



في رحاب السنة
الكتب الصَّحاح الستة

الفضيلة الشيخ
الدكتور محمد أبو شهاب

الكتاب الثامن

سلسلة البحوث الإسلامية

اهداءات ٢٠٠٢

اسرة الأستاذ/ محمد حسين كرام

الاسكندرية



الكتاب الثامن

في رحاب السنة الكتب الصَّحاح السَّتَّة

لفضيلة الشيخ
الدكتور محمد أبو شحبة

شوال سنة ١٣٨٩

ديسمبر سنة ١٩٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والمجاهدين في سبيله إلى يوم الدين .

وبعد :

فتحتل السنة الإسلامية منزلة رفيعة في نفوس المسلمين ، إنها البيان الواضح لمجمل القرآن الكريم ، وهي الكشف المبين لكلياته وقد خص الله جل شأنه نبيه محمدا ﷺ بهذه الخصوصية . «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون»^(١) .

فهي النبراس الذي تركه لنا رسول الله ﷺ يهتدى به المسلمون في كل شئون حياتهم .

(تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي أبدا كتاب الله وسنتي)

[١] آية ٤٤ ، النحل

و يجمع البحوث الإسلامية إذ يقدم الكتاب الثامن عن: الكتب
الصالح الستة ، بعد أن قدم الكتاب السابع : (سنة الرسول ﷺ)
فإنما يقدم للمسلمين زاداً روحياً يضيء على حياتهم عزاً و شرفاً ، و عملاً
دنياً براء ، و إحساناً ، فإنه زاد التقوى وهو الخير كله لمن شاء إلى
ربه سيلاً .

وهذا الكتاب عن :

(الكتب الصالح الستة)

تفضيلة الشيخ الدكتور محمد أبو شبة

وهو من العلماء الأجلاء الذين ناخوا عن سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم . بصدق وإخلاص .

نسأل الله تعالى أن ينفع به ، وأن يجعله عملاً خالصاً لوجهه
الكريم ، وبالله التوفيق .

الدكتور عبد الحليم محمد

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

شوال سنة ١٣٨٩ هـ

ديسمبر سنة ١٩٦٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله القائل: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ،
وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ» ^(١) والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد النبي
أوتى القرآن ومثله معه ، وهي السنة: شارحة للقرآن ، ومبينة له .
« أما بعد » :

فقد قال المعصوم صلوات الله وسلامه عليه : « نضر الله امرأً
سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها ، فرب مبلغ أوعى من سامع »
وفي رواية : « فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى
من هو أفقه منه » ^(٢) .

فلا عجب أن شمر العلماء عن ساعد الجد من لدن الصحابة
في جمع الأحاديث والسنن وحفظها وتبليغها للناس ، وقد انقطع
إلى هذا العمل الجليل أئمة لا يفتق لهم غبار في فقه الأحاديث ، ونقدها
ومعرفة صحيحها من معلولها ، وجيدها من زائتها - معرفة أوفت

(٢) رواه أصحاب السنن وغيرهم

(١) النحل ٤٤

على الغاية ، وما زالوا يحلون ويرتحلون ، ويحفظون ويكتبون ،
ويتخيرون ويتحرون الصدق والحق ، ويصدفون عن الكذب
والباطل ، حتى تركوا لنا في باب الرواية موسوعات ضخمة ، وثروة
طائلة في هذا العلم النبوى الشريف ، يجد فيها المسلم والباحث عن
الحقيقة ما يشاء من دين ودنيا ، وعقيدة وتشريع ، وأخلاق وآداب ،
ومواعظ وزواجر ، وقصص وتواريخ ، وحكمة واجتماع ، وبلاغة
وفصاحة .

وسنتناول في هذه الرسالة تعريفا بأشهر كتب الحديث
ومؤلفيها ، وهى الكتب الستة التى اشتملت على جل الأحاديث
الثابتة المعروفة عند المحدثين وهى : صحيح البخارى .

وصحيح مسلم .

وسنن النسائى .

وسنن أبى داود .

وسنن الترمذى .

وسنن ابن ماجه .

ومن الله أستمد العون والتوفيق فاللهم أعن وسددنا

كتبه أبو رضا
محمد أبو شهبة

منزلة السنة في التشريع

مرجع الشريعة الإسلامية إلى أصليين كريمين :

الأول : القرآن الكريم .

وهو كلام الله للنزل على سيدنا محمد للعجز بلفظه ، للتعبد بتلاوته ،
للتنقل بالتواتر ، للفيد للقطع واليقين للكتوب في المصاحف من
أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس وهو هداية الخالق للخلق ،
وشريعة السماء لأهل الأرض ، ختم الله الكتب السماوية ، وناط
به سعادتي الدنيا والآخرة .

وقد أنزل الله سبحانه على نبيه محمد ﷺ في اثنتين وعشرين
ونصف سنة تقريبا ، نزل به أمين الوحي جبريل عليه السلام
بلفظه ، وأوحاه إلى النبي وحيا ظاهرا في اليقظة لا في المنام ولا من
طريق الإلهام ثم بلغه النبي ﷺ إلى الأمة كما أنزل عليه .

والقرآن الكريم كلام الله سبحانه ليس لجبريل ولا للنبي فيه
إلا البلاغ من غير زيّد ولا نقصان ، ولا تحريف ولا تبديل .

وقد تلقاه من النبي ﷺ العدد الكثير من الصحابة ، وعن الصحابة تلقاه
الألوف من التابعين ، وعن التابعين حملة ألوف من بعدهم ، وهكذا

في كل جيل وعصر، حتى وصل إلينا كله ، كما أنزله على نبيه محمد
وحيا أميننا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

الثاني : السنة .

وهي في اصطلاح المحدثين : أقوال النبي ﷺ ، وأفعاله ،
وتقريراته ، وصفاته الخلقية والخلقية .

وزاد بعض العلماء أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ويشهد
لهؤلاء ما ورد في الحديث الصحيح : « عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء
الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ » ، رواه أبو داود
والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

ومعنى التقرير أن يقول أحد قولاً ، أو يفعل فعلاً أمام النبي
صلى الله عليه وسلم ولا ينكره عليه ، أو لا يكون أمامه ولكن
يبلغه فيسكت عنه فسكوته وعدم إنكاره تقرير له ، يكتسب به
صفة الشرعية ، إذ حاشاه ﷺ أن يقر أمراً غير مشروع فيما يرجع
إلى الأحكام ، والحلال والحرام .

والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث عند كثير من العلماء .

هزلة السنة من القرآن

القرآن هو الأصل الأول في التشريع الإسلامى ، والسنة هي الأصل الثانى ومنزلة السنة من القرآن أنها مينة له وشارحة : تفصل مجمله ، وتوضح مشكله ، وتقيد مطلقه ، وتخصص عامه ، وتبسط ما فيه من إيجاز قال الله تعالى : « وأزلنا إليك الذكر للتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون » .

وقد كان النبي ﷺ يبين تارة بالقول وتارة بالفعل ، وتارة بهما معا ، وقد ثبت عنه أنه قال : (صلوا كما رأيتموني أصلى) رواه البخارى ، وقال فى حجة الوداع : (خذوا عني مناسككم فعلعلى لا ألقاكم بعد عامي هذا) رواه مسلم .

أمثلة من بيان السنة للقرآن

قال الله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ^(١) » ولم يرد فى القرآن بيان عدد الصلوات ولا كيفيتها فجاءت السنة فبينت ذلك ، وكذلك لم يرد بيان متى تجب الزكاة ؟ وأنصبتها ، ومقدار ما يخرج فيها ، وفيم تجب ؟ فجاءت السنة فبينت كل ذلك .

وقال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » ^(٢) ولم يبين ما هى السرقة ؟

[١] البقرة ٤٣ . [٢] المائدة ٣٨ .

وما النصاب الذي يجد فيه السارق ؟ ومن أى موضع يكون القنطع ؟
فبينت السنة كل ذلك .

ولما استشكل بعض الصحابة قوله تعالى : «الذين آمنوا ولم يلبسوا
إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون» ^(١) وقالوا : أينما لم يظلم ؟ بين
لهم النبي ﷺ أن للراد بالظلم : الشرك ، واستدل بقوله سبحانه
في آية أخرى : «إن الشرك لظلم عظيم» ^(٢) .

كما فسر لهم الحساب اليسير بالعرض في قوله سبحانه : «فأما من
أوتى كتابه يمينه فسوف يمحاسب حسبا يسيرا ، وينقلب إلى أهله
مسرورا» ^(٣) وللراد عرض الأعمال من غير مناقشة .

وقد كان الصحابة ومن بعدهم يعلمون هذه الحقيقة ، روى ابن
المبارك عن صمران بن حصين أنه قال لرجل : إنك رجل أحق أن تجدد
الظهر في كتاب الله أربعا لا يجهر فيها بالقراءة ؟ ثم عدد عليه الصلاة
والزكاة ونحو هذا ، ثم قال : آجده في كتاب الله مفسرا ؟ إن كتاب
الله أبهم هذا ، وإن السنة تفسر هذا .

وعن مكحول قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن
وقال الإمام أحمد : إن السنة تفسر الكتاب وتبينه .

[١] الأنعام ٨٢ . [٢] لقمان ١٣ . [٣] الانشقاق ٧ - ٩

استقلال السنة بالتشريع

وقد تستقل السنة بالتشريع في بعض الأحيان ، وذلك كتحریم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، وتحريم سائر القربات من الرضاة - عدا ما نص عليه في القرآن - إلحاقهن بالمحرمات من النسب ، وتحريم كل ذی ناب من السباع ومخلب من الطير . وتحليل ميتة البحر من السمك ، إلى غير ذلك من الأحكام التي زادتھا السنة عن الكتاب .^(١)

حجية السنة

وقد اتفق العلماء الثقات على حجية السنة سواء منها ما كان على سبيل البيان أو على سبيل الاستقلال قال الإمام الشوكاني : إن ثبوت حجية السنة المطهرة ، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ، ولا يخالف في هذا إلا من لاحظ له في الإسلام^(٢) وصدق الشوكاني فإنه لم يخالف في هذا إلا شرذمة من الخوارج والروافض لا يقام لهم وزن في معيار البحث العلمي السليم .

[١] تفسير القرطبي ج ١ ص ٣٧ - ٣٩

[٢] إرشاد الفصول ص ٣٩ .

وقد استفاض القرآن والسنة الصحيحة بمجبة كل ما ثبت عن
الرسول فمن ذلك :

قول الله سبحانه : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
فإنهوا » (١) .

وقوله جل شأنه : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٢) .
« فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة
أو يصيبهم عذاب أليم » (٣) .
« لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان
يرجو الله واليوم الآخر » (٤) .

أما الأحاديث فكثيرة منها ما رواه الإمام أبو داود في سننه
بسنده عن المقدم بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ قال :
« ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان
منكم على أريكته يقول : عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال
فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الخمار
الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد إلا أن

[١] المحر ٧ - [٢] النساء ٨٠ - [٣] النور ٦٣ - [٤] الأحزاب ٢١ .

يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقرؤه فإن لم يقرؤه فعليه أن يعقبهم ^(١) بمثل قراه .

فالمراد بقوله : (ومثله معه) هي الأحاديث والسنن .

وقد دل الحديث على معجزة للنبي ﷺ ، فقد ظهرت فتنة في القديم والحديث تدعوا إلى هذه الدعوة الخبيثة وهي الاكتفاء بالقرآن عن الأحاديث ، وغرضهم هدم نصف الدين ، أو إن شئت فقل : تقويض الدين كله ؛ لأنه إذا أهملت الأحاديث فسيؤدي ذلك - ولا ريب - إلى استعجام معظم القرآن على الأمة ، وعدم معرفة المراد منه ، وإذا أهملت الأحاديث ، واستعجم القرآن فقل : على الإسلام العناء .

وقد كان الصحابة - رضوان الله عليهم - إذا عرض لهم أمر طلبوا حكمة :

في كتاب الله .

فإن لم يجدوه طلبوه في السنة .

فإن لم يجدوه اجتهدوا في حدود القرآن والسنة وأصولهما .

وحديث معاذ بن جبل رضى الله عنه أصل في هذا فقد قال له النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن : « بم تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ »

[١] روى عتقا ومشهدا من المناقبة أى يأخذ من أموالهم بقدر ضيافته وهذا يدل على منزلة التكافل الاجتماعى فى الإسلام .

قال : بكتاب الله .

قال : فإن لم تجد .

قال : بسنة رسول الله .

قال : فإن لم تجد .

قال : أجتهد رأيي ولا آلو - أى أقصر - .

فضرب رسول الله ﷺ فى صدره وقال :

« الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى الله ورسوله » .

حديث عرض السنة على القرآن موضوع

أما الحديث الذى يرويه القائلون بمسدم حجية السنة عند الاستقلال وهو : « إذا جاءكم عنى حديث فأعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه ، وما خالف فتركوه » فقد بين أئمة الحديث ونقاده أنه موضوع ، وضعته الزنادقة كي يصلوا إلى غرضهم فى تقويض دعامة من دعائم الدين ، وقد دلل على بطلان هذا الحديث المزعوم بعض الأئمة فقالوا : عرضنا هذا الحديث على كتاب الله فخالفه لأننا وجدنا فى كتاب الله : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » . ووجدنا فيه « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم » .

ووجدنا فيه : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (١) .

[١] لإرشاد النحول للشوكاني ص ٢٩ .

عناية الصحابة بالأحاديث النبوية

ولمكاة الأحاديث من التشريع ، ومنزلتها من القرآن الكريم عنى الصحابة بالأحاديث النبوية عناية فائقة ، وحرصوا عليها كحرصهم على القرآن حفظوها بلفظها أو بمعناها وفهموها ، وعرفوا مقاصدها بفطرتهم العربية ، وبما كانوا يسمونه من إرشاداته ﷺ وما كانوا يعاهدون من أفعاله وأخلاقه ، وما كانوا يملكونه من الظروف واللازمات التي قيلت فيها هذه الأحاديث ، وما كان يشكل عليهم منها ولا يدركون المراد منه يسألون عنه النبي ﷺ .

وقد بلغ من حرصهم على مسمع الوحي والسنة أنهم كانوا يتناوبون في هذا . روى البخارى في صحيحه عن عمر قال : « كنت أنا وجارى من الأنصار في بنى أمية بن زيد ^(١) وهى من عوالى المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوما ، وأزل يوما فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك » ^(٢) . وبذلك جمعوا بين خيرى الدنيا والآخرة فاشغلتهم دنيام عن دينهم ، ولا شغلهم دينهم عن دنيام .

وإذا علمت أن القرآن والسنة استغاضا ببيان فضل العلم والعلماء

(١) أى فى ناحية بنى أمية سميت البقة باسم من نزلها .

(٢) صحيح البخارى « كتاب العلم - باب التناوب فى العلم » .

وأن الصحابة كانوا يعلمون أن السنة هي الأصل الثاني لتشريع ،
وأنهم كانوا يحبون رسول الله أكثر من حبهم لأنفسهم ، وأنهم
كانوا يمجدون في الاستماع إليه لذة وروحانية ، وأنهم كانوا يمتقدون
أنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، وأنهم كانوا يمجدون
فيما يسمعون منه غذاء الإيمان^(١) وزاد التقوى ، وأنه سبيل إلى الجنة^(٢)

إذا علمنا كل هذا أدركنا مبلغ حرص الصحابة على استماع
الأحاديث وعنايتهم بها ، وأن ذلك أمر يكاد يكون من البدهيات
للسلمات ، وكذلك عنوا بتبليغ الأحاديث والسنن ، لأنهم يعلمون
أنها دين ، واجب البلاغ للناس عامة ، وتشريع عام خالده ، وكثيرا
ما كان النبي يحضهم على البلاغ والأداء بمثل قوله : « نضر الله
امراً مع مقالتي فوماها فأداها كما مسمها فرب مبلغ أوعى من سامع »
رواه الطائفي والبيهقي في للدخل .

وفي خطبته المشهورة في حجة الوداع قال : « ليلبلغ الغاهد الغائب ،
فإن الغاهد صى أن يبلغ من هو أوعى منه » رواه البخاري في صحيحه :

(١) كان الواحد منهم يقول لصاحبه وهو ذاهب إلى مجلس رسول الله : تمال
تؤمن ساعة .

(٢) في الحديث أتى رواه مسلم : (من سلك طريقاً يطلب به هداه سلك الله
به إلى الجنة) .

وكان إذا قدم عليه ﷺ وفد علمهم من القرآن والسنة وأوصاهم بأن يحفظوه ويبلغوه في صحيح البخاري أنه قال لو فد عبد القيس : « احفظوه وأخبروه من وراءكم » وفي حديث آخر قال : « ارجعوا إلى أهلكم فاعلموا ^(١) » .

النهى عن كتابة الأحاديث في العصر النبوى

ولم تكن الأحاديث مدونة في عصر النبي ﷺ تدويناً تاماً كالقرآن وذلك لأمرين .

١ — الاعتماد على قوة حفظهم ، وسيلان أذهانهم ، وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم .

٢ — لما ورد من النهى عن كتابة الأحاديث فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن ومن كتب شيئاً فليمححه » .

والظاهر أن النهى عن الكتابة كان خشية أن يلتبس على البعض بالقرآن الكريم أو أن يكون شاغلاً لهم عن القرآن ، أو النهى كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه .

[١] فتح الباري ح ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

أما من أمن عليه اللبس بأن كان قارئاً كاتباً أو خيف عليه
النسيان فلا حرج عليه في الكتابة .

وعلى هذا يحمل ماورد من الروايات الثابتة الدالة على الإذن لبعض
الصحابة في كتابة الأحاديث، ففي صحيح البخارى عن أبى هريرة قال : « لم
يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً
منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب
وأنا لا أكتب » ومثل عبد الله عن يؤمن عليه الالتباس ،
وفي الصحيحين أن أبا شاه الميمى النفس من النبى صلى الله عليه وسلم
أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح فقال : اكتبوا لأبى شاه
وفي صحيح البخارى أن علياً رضى الله تعالى عنه كان عنده
صحيفة فيها بعض السنن والأحاديث ^(١) وفي سنن الترمذى أن رجلاً من
الأنصار كان يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه
الحديث ، فيمجهبه ولا يحفظه ، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ
فقال : (استمن يمينك) وأوماً بيده إلى الخط .

وثبت أن رسول الله كتب كتاب الصدقات والديات ،
والقراض ، والسنن لعمر بن حزم وغيره ^(٢) .

[١] صحيح البخارى (كتاب العلم — باب كتاب العلم) .

[٢] مفتاح السنن ص ١٨ .

ومن العلماء من يرى أن أحاديث الإذن في الكتابة ناسخة
لحديث النهي ، وأن ذلك كان في مبدأ الأمر لما ذكرنا آنفا فلما أمن
من اللبس أو الاشتغال بها عن القرآن أذن في ذلك .

ولعل مما يؤيد هذا الرأي أن أحاديث الإذن متأخرة التاريخ ،
فأبو هريرة أسلم عام سبع ، وقصة أبي شاه كانت في السنة الثامنة
ومها يكن من شيء فقد انقضى العهد النبوي والذين كتبوا
الأحاديث عدد غير كثير ، ولكن كان يحفظها ويحافظ عليها
الكثيرون .

كتابة الحديث بعد وفاة النبي

وما إن جاور الرسول الرفيق الأعلى حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة والتابعين روى عن سعيد بن جبير ^(١) أنه كان يكون مع ابن عباس رضى الله عنهما - فيسمع منه الحديث فيكتبه في واسطة الرحل فإذا نزل نسخه .

وعن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ^(٢) قال : « كنا نكتب الحلال والحرام ، وكان ابن شهاب يكتب كل ما يسمع ، فلما احتجج إليه علمت أنه أعلم الناس » .

وعن هشام بن عروة عن أبيه ^(٣) أنه احترقت كتبه يوم الحرة في خلافة يزيد وكان يقول : « لو أن عندي كتبى بأهلى ومالى » . وقد عم الفاروق عمر - رضى الله تعالى عنه - أن يجمع الأحاديث ويكتبها واستشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه ففطق يستخير الله في ذلك شهرا ولكن الله لم يرد له .

(١) هو سعيد بن جبير من خيار التابعين وفقهائهم وقد قتله الحجاج سنة خمس وتسعين .
(٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان الهنسى المدني الفقيه التابعى توفى سنة ثلاثين ومائة .

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوام التابعى الجليل ، وأحد الفقهاء السبعة توفى سنة ثمانين وثلثمائة .

تدوين الحديث تدوينا عاما

واستمر الأمر على ذلك : البعض يكتب الحديث ، والبعض لا يكتب معتمدا على ذاكرته وقوة حفظه إلى أن كان عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز - رضى الله تعالى عنه - فرأى جمع الأحاديث والسنن وتدوينها تدوينا عاما وذلك خشية أن يضيع منها شيء بموت حافظيها ، أو خشية التباس الباطل بالحق فقد اتسعت رقعة البلاد الإسلامية ، ودخل في الإسلام من كل جنس ولون ، وفي هؤلاء المخلص للإسلام وغير المخلص ، ووجد بعض للزندقة الذين كان من أغراضهم الإفساد في الدين بالاختلاق والدس فيه ما ليس منه كما نشأ بعض المخلافات السياسية والمذهبية والجنسية ، التي كانت سببا من أسباب اختلاق الأحاديث .

وكانت ولاية هذا الخليفة الراشد على رأس المائة الأولى سنة تسع وتسعين من الهجرة ، فكتب إلى بعض اللبرزين من العلماء في الأمصار وأمرهم بجمع الأحاديث وكتب إلى عماله بأمرهم بذلك . روى مالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن - أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ^(١) : أن انظر ما كان

[١] هو فقيه تابعي اسمه عمر بن عبد العزيز على اسم المدينة ، وولاه قضاءها ولا يعرف له اسم غير أبي بكر وقيل كنيته : أبو عبد الله ، ولجده عمرو حبة النبي - ولأبيه رؤية توفي سنة عشرين ومائة .

من حديث رسول الله ﷺ أو سننه أو حديث عمر أو نحو هذا .
 فأكثبه ، فأني خفت دروس العلم ، وذهاب العلماء ، وأوصاه أن
 يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية ، والقاسم بن محمد
 ابن أبي بكر ، وخرجه البخاري في صحيحه تعليقا .

وأخرج أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» عن عمر بن عبد العزيز أنه
 كتب إلى أهل الآفاق : انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه .
 ومن كتب إليه الخليفة العادل ، الإمام محمد بن مسلم بن شهاب
 الزهري ^(١) .

نشاط الأئمة في التنوير

وقد قام العلماء في كل مصر بما ندبوا إليه خير قيام ، وأقبلوا
 على جمع الأحاديث والسنن وتمحيصها ، وتمييز صحيحها من سقيمها ،
 وجيدها من زائتها ولم يعد من السلف من كان يتخرج من الكتابة ،
 وبذلك ارتفع الخلاف واستقر الأمر ، وانعقد الإجماع على جواز
 كتابة الأحاديث ، بل على استحبابها ، بل على وجوبها على من يتعين
 عليه تبليغ العلم ^(٢) .

[١] هو أئمة الأعلام ، وطلم المجاز والعلم ، للتولى سنة أربع ومئتين ومائة .

[٢] فض الباري ج ١ ص ١٦٥ .

وبذلك أخذت الحركة العلمية التدوينية في الحديث في الازدهار،
وتجرد لهذا العمل الجليل قوم عرفوا بالأمانة والصدق ، والتحرى
والثبوت ، وجافوا للضاجع ، ولازموا القاطر والمحابر ، وحرصوا
على لقاء الشيوخ والأخذ من الأفواه ، وسهروا في سبيل ذلك الليالي
الطوال ، وقطموا القياقي والقفار ، وطوفوا في البلدان والأقاليم ،
وضربوا في باب الارتحال في سبيل العلم على ما كانوا عليه من قلة
المتونة ، وعسر وسائل السفر والارتحال مُثلاً علياً تجعلهم في عداد
العلماء الخالدين .

شيوع التدوين في الحديث

ثم شاع التدوين في الطبقة^(١) التي تلي طبقة الزهري وأبي بكر بن حزم
فألف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح المتوفى سنة
١٥٠ هـ بمكة .

ومعمر بن راشد المتوفى سنة ١٥٣ هـ باليمن .

وأبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعي المتوفى سنة ١٥٦ هـ بالعام .

وسعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة ١٥١ هـ .

والربيع بن صبيح المتوفى سنة ١٦٠ هـ .

(١) الطبقة في اصطلاح المحدثين : عبارة عن جماعة اشتركوا في السن
ولقاء الشيوخ .

وحامد ابن سلمة المتوفى سنة ١٧٦ هـ بالبصرة .
 ومحمد بن إسحاق المتوفى سنة ١٥١ هـ .
 والإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هـ بالمدينة .
 وأبو عبد الله سفيان الثوري المتوفى سنة ١٦١ هـ بالكوفة .
 وعبد الله بن المبارك المتوفى سنة ١٨١ هـ بخراسان .
 وهشيم بن بشير المتوفى سنة ١٨٨ هـ بواسط .
 وجريز بن عبد الحميد المتوفى سنة ١٨٨ هـ بالرى .
 واليث بن سعد المتوفى سنة ١٧٥ هـ بمصر .
 وكان منهج المؤلفين في هذا القرن جمع الأحاديث مختلطة
 بأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين .

ومما يؤسف أنه لم يصلنا من مؤلفات هذا الطور من أطوار
 التدوين إلا موطأ الإمام الجليل مالك ، ووصف لبعض المؤلفات
 الأخرى ، أو أجزاء مخطوطة مبعثرة هنا وهناك في دور الكتب
 في الشرق والغرب ، بل إن بعض مخطوطاتنا ، النادرة لا توجد إلا
 في مكاتب الغرب وقد كانت الحملات الباغية الظالمة التي تعرضت
 لها بلاد الإسلام كحملات التتار والصليبيين من الأسباب في ضياع
 الكثير من تراثنا العلمي للبدون في هذه الكتب ، والسطو على
 بعضه والاستئثار به .

العصر الذهبي لتدوين الحديث

« ٢٠٠ -- ٣٠٠ هـ »

ثم حدثت خطوة أخرى في تدوين الحديث وهي أفراد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين .

وهؤلاء المؤلفون منهم من ألف على المسانيد وذلك بأن يجمع لل المؤلف أحاديث كل صحابي على حدة من غير تفيد بوحدة الموضوع لحديث في الصلاة بحجاب حديث في الزكاة بحجاب حديث في البيوع مثلاً ، والممول عليه عند أصحاب هذا المنهج في التأليف وحدة الصحابي وأصحاب هذه الطريقة : منهم : من يرتب الصحابة على حسب السبق في الإسلام .

فقدم العشرة المبشرين بالجنة ^(١) .

ثم أهل بدر .

ثم أهل الحديبية .

ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح .

(١) ثم السادة : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير ابن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو ابن قنيل ، وأبو عبيدة عامر بن الجراح .

ثم من أسلم يوم الفتح ،
ثم أصاغر الصحابة سنا ،
ثم النساء الراويات .

وخير من يمثل هذا اللون في التأليف في هذا العصر هو الإمام
الجليل أحمد بن حنبل في مسنده المشهور .

ومنهم : من رتبهم على حروف المعجم .
فيبدأ بمن أول اسمه «حرف الألف» ثم «حرف الباء» وهكذا .
وخير من يمثل هذه الطريقة بعد هذا العصر ، الإمام أبو القاسم
الطبراني المتوفى (سنة ٢٦٠ هـ) في كتابه « المعجم الكبير » .

ومن ألف على الساييد أيضا .
اسحاق ابن راهويه (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ) .
وعثمان بن أبي شيبة المتوفى (سنة ٢٢٩ هـ) .
ويعقوب ابن أبي شيبة المتوفى (سنة ٢٦٣ هـ) وغيرهم كثيرون .
ومن أهل هذا العصر من ألف على الأبواب الفقهية ونحوها
فيبدأ بكتاب الصلاة مثلا .

ثم بالزكاة .
ثم بالصوم .

ثم بالحج .
ثم بالبيوع ،
ثم بالرهن وهكذا ...

وأصحاب هذه الطريقة منهم :

(١) من تقيّد في تأليفه بالأحاديث الصحاح كالإمامين :
البخارى ومسلم .

(ب) ومنهم من لم يتقيّد في تأليفه بالصحيح بل ذكر الصحيح
والحسن بل والضعيف مع التنبيه على درجة الحديث أحيانا ، ومع
عدم التنبيه أحيانا أخرى اعتمادا على ذكر السند ، واتكالا على نقد
القارئ للأسانيد والمتون وتمييزه بين الصحيح والحسن والضعيف ،
ولا سيما وأن هذا التمييز ما كان يستعصى على طلاب الحديث
في هذه العصور فضلا عن أثمته ويمثل هذه الطريقة أصحاب السنن
الأربعة وهم : الأئمة أبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه .

وقد كان القرن الثالث الهجرى هو العصر الذهبى في تاريخ السنة
وجمعها ؛ ففيه ظهر كبار أئمة الحديث ونقاده ، وفيه أثمرت شمس
الكتب الستة وأمثالها التى كانت تشتمل على ما ثبت من الأحاديث
ولا يغيب عنها إلا النذر اليسير ، والتى يعتمد عليها الفقهاء والمجتهدون ،

والعلماء والمؤلفون ويوجد فيها طلبتهم الهداة والمصلحون ، وللتأديون
والأخلاقيون ، وعلماء النفس والاجتماع .

ونحن حينما تقتصر من كتب هذا العصر الذهبي على الكتب
السة فما ذلك إلا لأنها الكتب التي طبقت شهرتها الأفاق ، واستأثرت
بعناية العلماء في كل عصر وقطر ، وإلا فهناك غيرها كثير ، ومن
أراد زيادة يقين في هذا فليرجع إلى كتاب « كشف الظنون في
أسامى العلوم والفنون » ^(١) وسيرى عشرات الكتب والموسومات
التي ألفت في هذا القرن ، والتي لم يبق منها إلا القليل .

وإذ قد اتفينا إلى هذا فلنقدم بين يدي التعريف بالكتب
السة وأصحابها بحوثا نراها لازمة لرواد البحث وطلاب الحقيقة .

[١] ملاح السنة من ٣٣ ، ٣٤ عن كتاب « كشف الظنون » .

الرحلة في سبيل العلم والحديث

إن مما يتميز به أئمة العلم في الإسلام ولا سيما أئمة الحديث كثرة
الارتحال وملازمة الأسفار ، وقد جروا في ذلك على سنن الصعابة
والتابعين ، لقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الثقات
فلا يكتفى بهذا بل يرحل الأيام والشهر والشهور حتى يأخذ الحديث
من رواه بلا واسطة .

وقد ثبت في صحيح البخاري أن جابر بن عبد الله الأنصاري
الصحابي رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس^(١) وهو بالشام
في سبيل حديث كما رحل إلى مسعدة بن غنم في سبيل حديث أيضا
وكان مسعدة أميراً على مصر ، ورحل السيد الجليل أبو أيوب الأنصاري
إلى عقبة بن عامر الجهني بسبب سماع حديث رواه أحمد بسند منقطع ،
وروى أبو داود في سننه من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلاً من
الصحابية رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث^(٢) .

وعلى هذا القرب الواضح سار التابعون ومن جاء بعدهم
من أئمة العلم والحديث ، روى الخطيب البغدادي عن عبيد الله

[١] بضم الهزء مصرأ وهو الجهني حليف الأنصار .

[٢] فتح الباري بفتح صحيح البخاري ج ١ ص ١٤١ ، ١٤٢ .

ابن هدى قال : بلغنى حديث عند على نخفت إن مات أن لا أجده
عند غيره ، فرحلت حتى قدمت عليه العراق ، وروى الإمام مالك عن
يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام
والليالي فى طلب الحديث الواحد ، وأخرج الخطيب عن أبى العالية
قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرضى
حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم .

وقال الشعبي فى مسألة أفتى فيها : أعطينا كفا بغير شىء كان
يرحل فيما دونها إلى المدينة ، وروى الدارمى بسند صحيح عن بسر
ابن عبيد الله قال : إن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار فى الحديث
الواحد ، وقال أبو قلابة : لقد أقتت بالمدينة ثلاثة أيام مالى حاجة
إلا رجل يقدم عنده حديث فأسمعه .

وقيل للإمام أحمد : رجل يطلب العلم يلزم رجلا عنده علم كثير
أو يرحل ؟ قال : يرحل يكتب عن علماء الأمصار .

وذكر الإمام القدهي فى تذكرته عن أبى حاتم الرازى قال :
أول ما دخلت أقت سبع سنين ، ومشيت على قدمى زيادة على ألف
فرسخ ، وخرجت من البحرين إلى مصر ماشيا ، ثم إلى الرملة ماشيا ،
ثم إلى طرسوس ولى عشرون سنة .

وما أبو حاتم إلا واحد من آلاف من أئمة الحديث الذين ارتحلوا وتحملوا المشاق في سبيل التثبت من الأحاديث والتحرى عن الرواة ويأتى في الرعيّل الأول منهم : الأئمة : البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجّة ، وإن منهم من لم يذق طعم الراحة والاستقرار طيلة حياته .

ومها يكن من شىء فقد ضرب العلماء للسلهون ولاسيما المحدثون فى باب الارتحال فى سبيل للعرفة والبحث عن الحقيقة - على ما كانوا عليه من قلة للثروة وعسر وسائل السفر آتخذ - مثلاً عليها تؤكد لهم السبق فى هذا المضمار وتجعلهم فى عداد العلماء الخالدين .

والمعجب من بعض الناس أنهم إذا وقفوا على خبر بعض الرحالة الأجانب فى هذا الزمان فإنهم يطنطنون بذلك ويبالغون ، وما علموا أن أسلافهم وأجدادهم العرب هم الذين سنوا هذه السنة الحسنة ، وأنهم ضربوا فى ذلك أروع المثل وأحقها بالإشادة والتقدير .

مميزات الرواية في الإسلام

الرواية وإن كانت قديمة ومعروفة قبل الإسلام إلا أن الرواية قبل الإسلام من العرب وغيرهم ما كانوا يهتمون بتصحيح الأخبار والتحرى عن روايتها ، والبحث عن صدقها ، ومطابقتها للحق والواقع ولم يكن عندهم من صفة النقد والجرح والتعديل وتمحيص الرويات مثل ما كان للرواية بعد الإسلام ، وذلك لأن مروياتهم لم يكن لها من القداسة والتقدير ما للرويات الإسلامية ، فن ثم لم يدققوا فيها ولذلك تجد أغلبها أساطير وأحاديث خرافة يقصد بها إشباع الرغبة أو التسلية ، أو بث روح الإقدام والشجاعة ، واستنهاض الهمم وإشارتها للحروب .

أما الرواة الإسلاميون فهم يعلمون حق العلم أن مرجع الأحكام الشرعية والحلال والحرام إلى القرآن الكريم والسنة النبوية ، ويعلمون أن التساهل في زيادة شيء من الدين كالتساهل في نقص شيء منه . والقرآن ثابت بالنواثر للفيد للقطع واليقين ؛ فلا مجال للشك فيه فكان لابد لهم من التأكد من صحة نسبة الأحاديث والسنن إلى رسول الله ﷺ .

فن ثم شددوا في الرواية ووضعوا لها شروطا وأصولا لها أصولا وقواعد هي أدق وأرقى ما وصل إليه علم النقد قديما وحديثا ،

فهذا القدر وهو الاعتناء بتصحيح الأخبار والتثبت منها ونقدها
من جهة السند وللتقيد علماً صحيحاً هو التي اختصت به الرواية
الإسلامية وحدها .

قال العلامة ابن حزم — رحمه الله — في كتابه الملل والنحل
ما خلاصته :

أن نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خص
الله به المسلمين دون سائر الأمم .

وأما مع الإرسال والإعصال ^(١) فيوجد في كثير من اليهود ،
ولكنهم لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ بل يقفون
بحيث يكون بينهم وبين موسى أزيد من ثلاثين عصراً في أزيد
من ألف وخمسمائة عام وإنما يبلغون بالنقل إلى ثمانون ونحوه .

وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق
وحده فقط على أن مخرجه من كذاب قد ثبت كذبه .

وأما النقل بالطريق المشتبهة على كذاب أو مجهول الصين
فكثير في نقل اليهود والنصارى .

[١] المرسل من الحديث : ما حذف من سنده الصحابي ، والمفضل : ما حذف
من سنده اثنان فصاعداً على التوالي والإرسال والإعصال يخلان باتصال السند .

وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى
صاحب نبي أصلا ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصراني أن يصلوا إلى
أعلى من شمعون وبولس^(١) .

وهو كلام رجل عالم عارف بالملل والنحل ، وتاريخ الأديان
والمذاهب .

[١] راجع مقالة ابن الصلاح ص ٧١٥ • الباعث الخبيث إلى طوم الحديث •
ص ١٨٩ — ١٩٠ هامش .

الاسلام يدعو إلى التثبت في الرواية

الإسلام يدعو إلى تعرف الحق ، وطلب الصواب ، وتحري الصدق ، والتثبت فيما يسمعه المرء ويراه ، وفيما ينقل إليه ، وقد استفاد بذلك القرآن الكريم والسنة النبوية ، ففي الكتاب قال سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق فنبأ فتيبنوا^(١) أن تصيبوا قوما بجهالة ، فتصبحوا على ما فعلتم نادمين »^(٢) ، وقال : « ولا تقف ما ليس لك به علم ، إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولا »^(٣) .

وحذر النبي ﷺ من الكذب بعامة ، والكذب عليه بخاصة . فمن ذلك الحديث المتواتر الذي رواه الشيخان وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن كذبا على ليس ككذب على أحد ، فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » . وقال : « من حدث بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين »^(٤) . وقال : « كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع » رواه مسلم في صحيحه .

[١] في امرأة حرة والكسائي « فلتبوا » وفي متواترة والمعنى واحد .

[٢] المجرات ٦ . [٣] الإسراء ٣٦ .

[٤] روى « يرى » بضم الياء بمعنى يظن ويقعها بمعنى يعلم و « الكاذبين » روى على صيغة التثنية واجم .

التثبت في عهد الصحابة

وعلى سنة التثبت في الرواية ، والتحرى عن الرواة ، والاستيثاق من المرويات سار الخلفاء الراشدون فقد كان أبو بكر وعمر يطلبان في بعض المرويات شاهداً آخر مع الراوى ، وكان على إذا حدثه غيره استحلفه فإذا حلف صدقه ، وكان يقول : «حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله » (١) .

وقد اتبع هذا المنهج في التثبت سائر الصحابة المكثرون منهم في الرواية والمقل ، فهذا عبد الله بن مسعود رضى الله عنه - يقول : «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع» ويقول : «ما أنت تحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم» (٢) وهى دعوة إلى تحرى الحق والصدق ، وتخير ما يلقى بحل السامعين ، وهو من أسس التربية الصحيحة التى سبق إليها الإسلام من منذ قرابة أربعة عشر قرناً .

التثبت في عهد التابعين ومن بعدهم

وسار على سنة التثبت من المرويات والتدقيق فيها التابعون ،

[١] تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤٠٦ ، ١٠٠ ، ١٢٠ .

[٢] المرجع السابق ص ١٥٠ .

ومن جاء بعدهم ، وقد وردت عنهم أقوال صريحة تدل على ذلك
ففي صحيح الإمام مسلم عن ابن سيرين قال : « إن هذا العلم دين ،
فاظنوا من تأخذون دينكم » .

وقال سفيان الثوري : « الإسناد سلاح المؤمن » ، وقال عبد الله
ابن المبارك « الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء
ما يشاء » وقال الإمام الشافعي : « مثل الذي يطلب الحديث بلا
إسناد كحاطب ليل » إلى غير ذلك من النصوص الدالة على العناية
بالأسانيد ، ونقد الرواة ، وتشريحيهم تشريحا علميا دقيقا وقد قيض
الله سبحانه للحديث في كل عصر أئمة فاقدين فاقبين فنقوا عنه
تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، ولولا هذا
لوجد الزنادقة وأعادياء الإسلام الفرصة سانحة للإفساد في الدين
والإدخال فيه ما ليس منه .

الجمع والنقد سار جنباً إلى جنب

وقد ألزم الأئمة الجامعون لسنة والأحاديث غاية التعري
والثبوت في الرواية ، واجتهدوا في التوثق من صحة كل حديث ،
بل وكل حرف رواه الرواة ونقدوا أحوالهم ومروياتهم ، واحتاطوا
أشد الاحتياط في النقل فكانوا يحكمون بضمف الحديث لأقل شبهة

في سيرة الناقل الشخصية مما يؤثر في عدالته ، فإذا اشتبهوا في صدقه وعلّموا أنه كذب في شيء من كلامه رفضوا روايته ، وسمّوا حديثه « موضوعاً » وإن لم يعرف عنه الكذب في الحديث ، مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب وهذا غاية الاحتياط في الرواية .

وكذلك استوثقوا من حفظ كل راو ، وذلك بمقارنة رواياته بعضها ببعض ، وروايات غيره فإن وجدوا خطأ أكثر من صوابه ضحكوا روايته وردوها ، وإن كان لا مطعن عليه في شخصه ولا في عدالته ، وذلك خشية أن تكون روايته مما خافه فيها الحفظ أو غلبه السهو ، وقد أوفى المسلمون في نقد الأسانيد - النقد الخارجى - على الغاية ولم يدعوا زيادة لمستزيد ، اللهم إلا ما جد من للباحث النفسية التي تمين الناقد على النقد ، وكذلك عنوا بنقد المتن - النقد الداخلى - فحكوا على الحديث بالوضع أو النكارة إذا خالف العقل ، أو الحس ، أو القرآن أو السنة المتواترة أو المشهورة ، ولم يمكن التوفيق ، ومن كلامهم في هذا : إذا رأيت الحديث يباين للعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع .

وقد حرروا القواعد والأصول التي وضعوها لنقد الأحاديث ومعرفة المقبول منها من المردود ، وقد بذلوا في تحقيق هذه

القواعد ممليا أقصى ما في الوسع الإنساني احتياطا لديهم
ولشريعهم أن يدخل فيها مالميس منها ، فكانت قواعدهم
التي ساروا عليها أصبح القواعد للإثبات التاريخي ، وأعلاها
وأدقها وأوقاها ، وإذا كان البعض قد أعرض عنها بل وطعن فيها
في هذه المصور المتأخرة فليس ذلك عن عروينة ، وإنما عن
جهل وهوى .

الحياة السياسية في القرن الثالث

شهد الثلث الأخير من العصر العباسي الأول (١٣٢ - ٢٣٢)
عصر قوة الخلفاء واستقلالهم بشئون الخلافة ، وحسن تدبيرهم
لسياسة الدولة ، وعدم تركهم للمناصر الأجنبية من فرس وغيرهم
الاستبداد بشئون الملك وسياسة الدولة .

أما بقية هذا القرن فقد شهد ضعف الخلفاء ، وغلبة الفرس
والترك والديلم على شئون الدولة ، بل وتدخلهم في تولية الخلفاء ،
وعزلهم والانتقام منهم ، وقد كان من مظاهر ضعف الخلفاء أن بدأ
بعض الولاة الثائرين بالاستقلال ببعض الأطراف والأقاليم ، ونشوء
بعض الدويلات الأخرى ، التي انفصلت عن الخلافة واستقلت
استقلالاً تاماً أو ذاتياً .

الحياة الاجتماعية في هذا القرن

وأما الحياة الاجتماعية فقد اتسعت رقعة الإسلام اتساعاً عظيماً ، ودانت له شعوب من كل جنس ولون ، ودان معظم هؤلاء به ، ومن لم يدن به وبقي على دينه فقد امتزج بالمسلمين ، وشاركهم في ثقافتهم ، وصار هؤلاء وأولئك يجيدون اللغة العربية كأهلها ، وبها يكتبون ويؤلفون ، وقد مزج هؤلاء ثقافتهم بالثقافة الإسلامية ، وأظهروها في ثوب عربي ، وكان للثقافة الإسلامية من ذلك ربح غير قليل وقد ضعف الوازع الديني عن فئ قبل ، وانحلت العصبيّة العربيّة ، وظهرت عصبيات أخرى ، وشهد المجتمع الإسلامي ألواناً من الحياة الحضارية لم تكن معهودة من قبل كما جرت فيه مشاكل دعت العلماء إلى التفكير فيها ، والبحث عن حلول لها ، وبيان حكم الشرع فيها .

الحياة العلمية في هذا القرن

لقد بدأ تدوين العلوم في القرن الثاني وفي القرن الثالث أخذت الحركة التدوينية في التقدم تقدماً ملحوظاً ، بل بعض العلوم كالحدّيث بلغ التدوين فيه أقصاه ومداه في هذا القرن ، وقد شهد هذا القرن دور تهذيب التدوين وتنظيمه ، وتمييز العلوم بعضها

من بعض من تفسير ، وحديث ، وفقه ، ولغة ، وأدب وغيرها
وألفت فيه عشرات الكتب في هذه الفنون كما شهد هذا القرن
تقدم البحث في العلوم العقلية من فلسفة ، وطب ، وفلك ومنطق
وربما ، ونحوها فقد رجعت إلى العربية كثير من كتب اليونان
وغيرهم في هذه العلوم في هذا القرن ، وقد هضم العلماء العرب هذه
العلوم والمعارف ، وأضافوا إليها بعض معارفهم ، وأخرجوا لنا
منها عصارة شبيهة سائغة للشاربين . وهكذا نرى أن هذا القرن
يعتبر عصرأ ذهبياً في جميع العلوم والمعارف . ولا سيما جمع
الحديث وتدوينه ، وأن الضعف السياسي الذي طرأ على الخلافة لم
يكن له أى أثر في تقدم العلوم والمعارف ، بل أخذ العلماء يغذون
السير في طريقهم إلى غرضهم السامى لا يلبون على شئ .

هذا ولناخذ في الكلام عن أصحاب الكتب الستة وكتبهم التي
اشتهروا بها ، ويبان قيمتها العلمية فنقول وبالله التوفيق .

الامام البخارى

١٩٤ — ٢٥٦ هـ

نسبه :

هو أمير المؤمنين في الحديث الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة بن يزدنه^(١) كان جده يزدنه مجوسيا على دين قومه ثم أسلم ولده المغيرة على يد الثمان الجعفي والى بخارى^(٢) في هذا الوقت فنسب إليه ولده^(٣) فن ثم قيل في نسبه « الجعفي » .
وأما جده إبراهيم فلم تقف على شيء من أخباره ، وأما والده إسماعيل فكان عالما جليلا سمع من حماد بن زيد ، والإمام مالك ، وروى عنه العراقيون ، ذكر له ابن حبان ترجمة في (كتاب الثقات) وترجم له ابنه أبو عبد الله الإمام في (التاريخ الكبير) .

[١] يزدنه فتح الباء للوحدة وسكون الراء ، وكسر الفال بعدها زاي ساكنة قيل معناه بالفارسية « القراع » ، وهذا هو المسموع في ضبطه وقيل غير ذلك « مقدمة فتح الباري ج ٢ ص ١٩٣ » ط مطبع .

[٢] بخارى من أعظم مدن ماوراءالنهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام «وفيات الأعيان» ، وهي من الإقليم المروف بتركستان الغربية ومن مدن هذا الإقليم : سمرقند ، وفرغانة ، وطاشقند ، وهي تحت الحكم الروسى الآن والى بخارى نسب الإمام .

[٣] ولده إسلام لا ولده عتيق عملا بذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص فولاه له والولاء نوع من الروابط التي جعلها الإسلام لتوثيق عرى الوحدة ، وتأكيده الأخوة بين المسلمين .

وقد جمع والده إلى العلم الورع والتقوى روى عنه أنه قال عند وفاته : (لا أعلم في مالى درهما من حرام ولا من شبهة) .
قال البخارى من بيت علم ، ودين ، وورع ، فلا عجب أن ورث هذه الخلال الكريمة فيما ورث عن أبيه .
مولده ونشأته :

ولد الإمام البخارى يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة ببلدة بخارى .
وقد مات أبوه وهو صغير فكفلته أمه ، وأحسن تربيته ، وقد كان له من مال أبيه التى تركه له ما أطنأها على نفقته نشأة كريمة صالحة ، وقد لاحظته العناية الإلهية من صغره ، فقد روى أنه أصيب فى عينيه وهو صغير فحزنت أمه لذلك حزنا شديدا ، ولجأت إلى ربها بالدعاء ، فرأت فى المنام الخليل إبراهيم عليه السلام يقول لها : يا هذه قد رد الله على ولدك بصره بكثرة دعائك ، فأصبح وقد رد الله عليه نور عينيه فتبدل حزنها سرورا .

نبوغه المبكر :

وقد ظهر نبوغه من صغره وهو فى «الكتاب» فرزقه الله سبحانه قلبا واعيا وحافظة قوية ، وذهنا حادا ، وألمه حفظ الحديث ،

وأخذ منه بحظ كبير ولما يبلغ الماشرة من عمره ، ثم صار يختلف إلى علماء عصره ، وأئمة بلده ، فأخذ عنهم وصار يراجعهم ويناقشهم وما إن بلغ السادسة عشرة من عمره للبارك حتى حفظ كتب ابن المبارك ، ووكيع ، وعرف كلام أهل الرأي ، وأصولهم ومذهبهم .

خروجه إلى الحرمين :

وفي سنة عشر ومائتين خرج إلى بيت الله الحرام حاجاً هو وأمه وأخوه أحمد ، وكان أسن منه وقد رجع أخوه إلى بخارى ، أما هو فقد آثر المقام بمكة ، وكانت مكة من المراكز العلمية للهمة في الحجاز ، وقد وجد فيها طلبته ، وما يشبع نهمه للعلم والمعرفة ، وكان يذهب إلى المدينة بين الحين والحين ، وفي الحرمين الشريفين ألف بعض كتبه ، ووضع أساس الجامع الصحيح وتراجمه ، وقد ألف التاريخ الكبير عند قبر النبي ﷺ ، وكان يكتبه في الليالي للقمره وتواريخه الثلاثة : الصغير ، والأوسط ، والكبير ، ثم عن قدرته الفائقة في العلم بالرجال ، والبصر بالنقد ، حتى كان يقول : قل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة .

ارتحاله إلى الأفاق :

وقد ضرب الإمام في باب الارتحال بسهم راجح ، وقل قطر من

أقطار الإسلام إلا وله إليه رحلة ، روى عنه أنه قال : « دخلت
إلى الشام ، ومصر ، والجزيرة مرتين ، وإلى البصرة أربع مرات ،
وأثقت بالحجاز ستة أعوام ، ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة ،
وبغداد ، مع المحدثين » .

وقد كانت بغداد آتخذ بلد الخلافة وموئل العلم والعلماء ، وفيها
التقى بالإمام أحمد بن حنبل مرارا ، وكثير ما كان يحثه على الإقامة
بها ويلومه على الإقامة بمخراسان ، وفي كل هذه الرحلات للنتابمة
للعضنية كان البخاري داثبا على جمع الأحاديث والعلم ، وتقييد معارفه
بالكتابة ، فقد كان يستيقظ في الليلة الواحدة من نومه ، يوقد
السراج ، ويكتب الفائدة تمر بمخاطره ثم يظنى مراجه ، وقد يفعل
ذلك قريبا من عشرين مرة في الليلة الواحدة ، وهكذا يكون
الإخلاص للعلم ، والتفاني في سبيل المعرفة .

ما حدث بينه وبين الذهلي :

وفي سنة خمسين ومائتين ذهب إلى نيسابور فتلقيه أهلها
بالترحاب ، وشارك في ذلك شيخه الذهلي والعلماء ، روى عن مسلم
ابن الحجاج صاحب الصحيح أنه قال : « لما قدم محمد بن إسماعيل
نيسابور مارأيت واليا ولا عالما فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به ،

استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث^(١) وقال محمد بن يحيى
 الذهلي : من أراد أن يستقبل محمد بن اسماعيل غدا فليستقبله
 في أول أستانه ، فاستقبله ، محمد بن يحيى الذهلي وعامة علماء نيسابور
 فدخل البلد ، فنزل دار البخاريين ، وقد مكث مدة يحدث على
 الدوام ، وكان الذهلي يوصي الناس بالاستماع إليه فقد روى عنه
 أنه قال : اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه .

الفتنة

ثم نفس عليه بعض الحاسدين وشغبوا عليه ، وزعموا أنه قال
 بخلق القرآن وبسبب هذا حدث بينه وبين شيخه الذهلي جفاء
 وقطيعة ، حتى لقد قال الذهلي : من زعم : لفظي بالقرآن مخلوق فهو
 مبتدع ولا يجالس ، ولا يكلم ، ومن ذهب بعد هذا إلى مجلسه
 فاتهموه ، فانقطع الناس عنه إلا مسلماً وأحمد بن سلة . فقال الذهلي :
 ألا من قال باللفظ فلا يحضر مجلسنا ، وكأنه كان يريد الإمام مسلماً ،
 لأنه كان يتردد إلى الإمام البخاري ، فأخذ مسلم رداه وقام من
 مجلسه على رجوس الناس ، فبث إلى الذهلي جميع ما كان كتبه
 عنه على ظهر جمال .

[١] المرحلة : المسافة التي يقطعها المسافر في نحو يوم وهي نحو ٤٤ كم .
 هجرياً (المصباح الخمر) .

البخارى يرى من هذه التهمة :

وفي الحق أن البخارى يرى من هذه التهمة ، فقد روى أن رجلا قام إليه فسأله : ما تقول فى اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخارى ولم يجبه « ثلاثا » ، فألح عليه الرجل فقال البخارى : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة ، ومراده بأفعال العباد قراءتهم وتلقظهم ، وهذا الذى قاله الإمام هو الذى عليه المحققون والسلف من التفرقة بين المقرء والقراءة ، ولكن الحسد يعمى ويصم .

وقد ثبت عن البخارى أنه كان يقول : الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص ، والقرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ، على هذا حييت ، وعليه أموت ، وعليه أبعث إن شاء الله ، وثبت عنه أنه قال : من زعم أنى قلت : لفظى بالقرآن مخلوق فهو كذاب ^(١) ، وقد اشتد غضب الدهلي عليه حتى قال : لا يساكننى هذا الرجل فى البلد فرأى البخارى أن الخير فى الخروج منها حفاظا على نفسه ، ورغبة

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٤ ، وانظر شروط الأئمة الخمسة ص ٢٢ هامش .

في القضاء على الفتنة فخرج ^(١) .

إلى بخارى :

فخرج من (يسابور) طائداً إلى بلده (بخارى) ، فاحتفل الناس بمقدمه ونصبت له القباب على فرسخ ^(٢) من البلد ، واستقبله أهلها جميعاً ، ونثروا عليه الدرام والدنانير ، فبقي بها مدة يحدث ويعلم ثم وقع بينه وبين أمير بخارى (خالد بن أحمد الذهلي) ماعكر الصفو وكان سبب ذلك اعتزاز الإمام بالعلم ، ذلك أن خالداً هذا بعث إليه أن أحمل إلى كتاب (الجامع) و(التاريخ) لأسمع منك فقال الإمام للرسول : قل له : إني لا أدخل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين ، فإن لم يعجبك هذا ، فأنت سلطان فأمنعني من المجلس ، ليكون لي عند الله يوم القيامة إني لا أكتم العلم ، فاستعان الأمير بمن شغب عليه ، وتكلم فيه ، فأتخذ من ذلك ذريعة لنفيه ، فنقاه من البلد ، وقد دعا عليه الإمام ، وكانت دعوة مظلوم تفتح لها أبواب السماء ، فلم يمض شهر حتى أمر ابن طاهر بأن ينادي على خالد بن

(١) ومع كل ما جرى من القتل فقد أخرج البخاري حديث القتل في صحبه إلا أنه كان يقول : حدثنا محمد أو حدثنا محمد بن خالد ينسب إلى جهه ، أخذنا بعله ودفناً لما يتوهم من أن شيخة عني في طعنه فيه لو صرح باسمه ، فانظر كيف بلغ

السوء للنسب البخاري ١١١

(٢) الفرسخ ثلاثة أميال.

أحمد على أثنان ^(١) ، وأشخص على إكاف ^(٢) ، وكان طاقبة أمره
ذلاً وجباً .

وفاته :

أما البخاري فقد كتب إليه أهل (سمرقند) يطلبونه إلى بلدهم ،
فسار إليهم ، فلما كان (بخرتلك) وهي قرية على فرسخين
من (سمرقند) ، وكان له أقارب بها ، فترل عليهم ، فاتفق أن
مرض بها وتوفي .

وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة ست وخسين ومائتين عن
الثلثين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ، وكان أوصى قبل وفاته أن
يكفن في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا حمالة ، فامثل القوم
ودفن بعد ظهر يوم عيد الفطر بعد حياة حافلة بجلال الأعمال ،
وطول السفر والارتحال ، فرضى الله عنه وأرضاه .

شيوخه :

وقد أتاها له رحلاته لقاء الشيوخ الذين هم محل الثقة والأمانة ،
والذين بلغوا حد الكثرة الكثيرة روى عنه أنه قال : « كتبت عن
ألف وعشرين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث ، ولم أكتب

[١] الأثنان : الحمار . [٢] إكاف : برذعة .

الإمام قال: «الإيمان قول وعمل» ومن أعيان شيوخه: علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ومحمد بن يوسف القزويني، ومكي بن إبراهيم البلخي، ومحمد بن يوسف البيهقي، وابن إلهوويه، وعدد شيوخه الذين خرج عنهم في الصحيح ٢٨٩ شيخاً.

تلاميذه :

وقد روى عنه خلائق لا يحصون حتى قيل إنه مع من معه منه الصحيح تسعون ألفاً^(١) من أعيانهم مسلم بن الحجاج، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، وابن أبي داود، ومحمد بن يوسف القزويني^(٢)، وإبراهيم بن معقل النسفي، وحمام بن شاذان النسوي، ومنصور ابن محمد البزدوي، وهؤلاء الأربعة هم أشهر رواة الصحيح عنه.

البخاري رزق حافظه وذكاه نادرين :

كان البخاري في حفظه، وذكائه، وعلمه بالرجال، وعلل الحديث آية من آيات الله في الأرض، وقد حفظ الله سبحانه به وبأمثاله من أئمة الحديث الجامعين له سنة نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه،

(١) ملحة فتح الباري ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٢) فريز بكسر القاء وفتح الراء وسكون الباء قرعة ينفرد .

وقد روى عنه أنه قال : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتي ألف حديث غير صحيح ^(١) .

وليس أدل على حفظه وسعة اطلاعه وتوقد ذهنه مما حدث له لما قدم بغداد ، فقد اجتمع عليه علماء بغداد ، وأرادوا امتحانه فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدھا یعنی جعلوا متن هذا لإسناد ذاك وإسناد هذا لمتن ذاك — ثم أعطوا كل واحد منهم عشرة أحاديث منها ، فألقى عليه الأول العشرة التي عنده ، فكان كلما ذكر حديثا قال له البخاری : لا أعرفه ، وهكذا حتى انتهى العشرة من سرد ما عندهم فصار الجهلاء من الحاضرين يحكمون على البخاری في أنفسهم بالمجز والتقصير ، وأما العلماء منهم فيقولون : فهم الرجل ، ثم التفت البخاری إلى الأول فقال له : أما حديثك الأول فصحته كذا ، وأما حديثك الثاني فصحته كذا ، حتى انتهى من ذكر أحاديثه العشرة ، ثم التفت إلى الثاني والثالث وهكذا

(١) ليس المراد بهذه الألف والكثيرة أنها كلها أحاديث متفارة كما يظن البعض ، وإنما هي طرق متصلة للأحاديث ، وقد يروى الحديث الواحد بعدد الأسانيد فتصير هذه الأسانيد بمثابة الأحاديث ، وما هي في الحقيقة والواقع إلا طرق لحديث واحد ، فيغير أي إمام منها أحصا وأوتها في نظره ، ويدع ما عدا ذلك ، وقد يكون فيها ذكره ما ليس صحيحا عند غيره ، وقد يكون فيها تركه ما هو صحيح في الواقع ، وأيضا فيدخل في هذه الألف آثار الصحابة والتابعين وغيرهم ، فكان على ذكر من قلعه حتى لا يشكلك عليك الأمر في مثل هذا .

إلى العاشر ، يذكر الحديث المقلوب ، ثم يذكر صحته ، فلم يجد علماء بغداد بدا من الاعتراف له بالحفظ والتبريز والإمامة .

وعلق بعض الحاضرين لهذا الامتحان القاسي فقال : ليس العجب من إدراكه الصواب ولكن العجب كل العجب سرده للأحاديث على الترتيب الذي سمعه من המתحنيين من مرة واحدة .

وكان البخارى يقول : لا أجيب بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكرم ووفاتهم ومساكنهم ، ولست أروى من حديث الصحابة والتابعين - يعنى من الموقوفات - إلا وله أصل أحفظ ذلك عن كتاب ابنه سنة رسوله ﷺ .

ثناء الأئمة عليه :

فلا عجب ، والبخارى بهذه للذة من العلم والحفظ أن أثنى عليه شيوخه وأقرانه ومن جاء بعده ، سأل رجل قتبية بن سعيد عن البخارى فقال : يا هؤلاء نظرت فى الحديث ، ونظرت فى رأى ، وجالست الفقهاء والعباد والزهاد ، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد ابن اسماعيل ، وشهد له إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة فقال : ماتحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل ، وأثنى عليه أقرانه قال أبو حاتم الرازى : لم يخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه وروى الحاكم بسنده أن مسلما

صاحب الصحيح جاء إلى البخارى قبله بين عينيه وقال : دعنى حتى أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين ، وسيد المحدثين ، وطبيب الحديث فى علمه ، أما ثناء من جاءوا بعده فيكنى فيه قول الحافظ بن حجر « ولو فتحت باب الثناء عليه ممن تأخر عن عصره لئننى القراطس ، ونفدت الأنفاس ، فذلك بحر لا ساحل له ^(١) » .

صفاته الخلقية والأخلاقية :

كان البخارى رجلاً نحيف الجسم ، بين الطويل والقصير ، ميل إلى السمنة ، متقللاً من الماء كل جداً ، وكان غاية فى الحياء والكرم والسخاء والزهده فى الدنيا ، والرغبة فى الآخرة ، وكان له مال كثير ينفق منه سرّاً وجهراً ولا سيما فى طلب العلم ، وعلى طلبته ، فقد كان يجزل لهم العطاء روى عنه أنه قال : كنت استغل كل شهر خمسمائة درهم فأنفقها فى الطلب ، وما عند الله خير وأبقى .

وكان فى غاية العفة فى القول ، وتحجى الحق فى نقد الرجال ، وقد يقول فى الرجل الذى يعرف كذبه .

« فيه نظر » .

« تركوه » .

« سكتوا عنه » .

(١) مقلة الصح ٢ ص ١٩٦ - ٢٠٢

وأصرح ما قاله في رجل « منكر الحديث » .
 ومع عقته في النقد كان يترك أحاديث الرجل لمجرد الشك فيه ، روى
 عنه أنه قال : « تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وترك
 مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر » .
 والإمام البخاري مثل يحتذى في النقد العفوي ، فإجلد
 النقاد بالافتداء .

اعتزازه بعلمه :

وكان البخاري شريف النفس ، موفور الكرامة ، شديد
 الاعتزاز بالعلم يصونه عن الابتذال والسعي به إلى بيوت الأمراء
 والسلاطين ، وقد مرت قصته آنفا مع والي بخاري خالد بن أحمد
 الذهلي وإبانه أن يذهب إليه ليقراً عليه وعلى بنيه الجامع الصحيح
 والتاريخ ، وهذه صفة العلماء الربانيين الذين لا يخشون إلا الله ،
 ولا يبذلون العلم طمعاً في الدنيا والجاه ، وما أكثر هؤلاء في تاريخ
 الإسلام ، ولا سيما في عصوره الذهبية الأولى .

إجاده لزمي :

وقد تعلم البخاري الزمى وحذقه حتى قيل : إنه ما أخطأ في حياته
 المزمى إلا مرتين وهو في ذلك يصدر عن اتجار بالسنة التي تحجب

فى الرى وفنون الحرب وتعلمها وكان غرضه بهذا أن يكونا على استعداد لقتال أعداء الإسلام ، والبطاع عن حماء ، وهكذا ينبغى أن يكون العلماء يدافعون عن الإسلام باللسان ، يعملون أنفسهم للجهاد حتى إذا ما دعا داعى الجهاد كانوا أسرع الناس إلى استجابة النداء ، ولقاء الأعداء .

وفى تاريخ الإسلام كثير من أئمة العلم كالعز بن عبد السلام ، وتقى الدين أحمد بن تيمية ، كان لهم أكبر الأثر فى إثارة الحمية فى النفوس ، وكسب المواقع الفاصلة .

مؤلفاته :

للإمام البخارى مؤلفات كثيرة أشهرها :

- (١) الجامع الصحيح .
- (٢) الأدب للفرد .
- (٣) التاريخ الصغير .
- (٤) التاريخ الأوسط .
- (٥) التاريخ الكبير .
- (٦) التفسير الكبير .
- (٧) المسند الكبير .

- (٨) كتاب العلل .
- (٩) رفع اليدين في الصلاة
- (١٠) بر الوالدين .
- (١١) كتاب الأشربة .
- (١٢) القراءة خلف الإمام .
- (١٣) كتاب الضعفاء .
- (١٤) أسامى الصحابة .
- (١٥) كتاب الكنى .

وهذه الكتب منها ما هو موجود مطبوعاً أو مخطوطاً ومنها ما عرف بذكر بعض الأئمة له ونقلهم عنه^(١) .
وأحفل هذه المؤلفات وأبقاها على الزمان الجامع الصحيح ،
وسنفيض القول فيه .

[١] مقدمة النسخ ٠ ح ٢ ص ٢٠٤ .

الجامع الصحيح

كان الأئمة قبل البخارى لا يقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث الصحيحة ، بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن والضعيف ، تاركين التمييز بينها إلى معرفة القارئ والطالبين بنقد الأحاديث ، والتمييز بين المقبول والمردود ، إلى أن جاء البخارى فرأى أن يخص الصحيح بالتأليف ، فألف كتابه الصحيح ، وصماه .

« الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه » .

وبذلك يكون الإمام البخارى قد خطا بالتأليف في الحديث خطوة موفقة يسرت معرفة الحديث والاحتجاج به على الطالبين ، ولا سيما المتأخرين .

الحامل له على تأليف الصحيح

وقد وجهه إلى هذا العمل الجليل كلمة مممها من أستاذه اسحاق ابن راهويه ، روى عن البخارى أنه قال : كنت عند اسحاق ابن راهويه فقال : لو جئتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فوقع في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح ، وقد قوى عنده العزم رؤيا رآها فقد روى عنه أنه قال :

رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين يديه ، ويدي مروهة أذب بها عنه ، فسألت بعض المعبرين فقال لي : أنت تذب الكذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح .

منهج البخارى في جمع الصحيح

لقد نهج البخارى في جمع صحيحه منهجاً يدعو إلى الثقة والاطمئنان إلى صحة أحاديثه ، وقد بالغ في التحرى عن الرواة ، والتوثق من صحة المرويات ، وبذل في هذا أقصى ما وصل إليه الجهد الإنساني ، وما زال يوازن بين المرويات ، ويمحصها ، ويتخير منها ما تركز إليه نفسه حتى صار كتابه إلى الحالة التي هو عليها تحريراً وتنقيحاً ، يدل على ذلك ما روى عنه أنه قال : صنف هذا الجامع من ستامة ألف حديث^(١) في ست عشرة سنة .

ومع أن البخارى اتبع في جمع صحيحه قواعد البحث العلمى الصحيح فقد استلهم الجانب الروحى من نفسه ، قال تلميذه القربرى صحت محمد بن إسماعيل البخارى يقول : « صنف كتاب الجامع في المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثاً إلا استخرت الله ، وصليت ركعتين ، وتبينت صحته » .

[١] كن على ذكر مما ذكرناه سابقاً في تحليل هذه السكزة الكثيرة . . راجع ص ٥١ . الإشراف الفنى .

ومراذه أنه يوبّ أبوابه ، ووضع أساسه في للمسجد الحرام ، ثم
 يفيض تراجمه ، وأصوله في الروضة ^(١) بين قبر النبي ﷺ ومنبره ،
 ثم صار يجمع ما يتيسر له من الأحاديث ، ويضعها في أبوابها الثلاثة
 بها في الحرمين وغيرهما من البلاد التي ارتحل إليها ، وقد مكث
 في تأليف صحيحه ست عشرة سنة ، وهو يحرر ويدقق ، وينتقى
 ويتخير ما هو على شرطه حتى جاء كتابه على ما أحب ، ويحبه طلاب
 الحقيقة ، ورواد البحث .

وبذلك اجتمع لهذا الكتاب الصحيح من دواعي التوفيق إلى
 الحق والصواب ما لم يجتمع لغيره ، فلا عجب أن كانت له منزلة سامية
 في نفوس العلماء ، وأن تلقته الأمة الإسلامية بالقبول والاطمئنان
 إلى ما فيه ، وإن استحق أن يطلق عليه «أنه أصح الكتب للدعوة
 في الحديث النبوي» .

براعة البخارى في النقد

وللامام البخارى في تعديل الرجال وتحرير مجهم ، ونقد المتن ،
 ونقد الرواية شروط عالية دقيقة ، وشفوف نظر ، وملكة عجيبة

[١] في الحديث الصحيح القوي رواه مسلم في صحيحه « ما ينفع وينبئ روضة
 من زلائس الجنة » .

اكتسبها من طول ما بحث ، وتقد . ومن طول ما عرض له من علل
الأسانيد والمتون وذلك كالنطاسى البارع الذى يحصل له من طول
ملازمته لمهنة الطب وكثرة ما عرض عليه من الأمراض ، نوع من العلم ،
قد يصل إلى حد الإلهام ، بالعلل والأمراض ، والوقوف على حقيقتها
ومكانها مهما كانت خفية ، أو كانت عوارضا غير واضحة .

وكالصيرفى للهاجر الذى اكتسب بطول ملازمته الصيرفة
التمييز بين النقود الجيدة السليمة ، والنقود الرائقة وربما تسأل عن
السبب فى الحكم عليها فلا يجيب ، وهذه الملكة فى التمييزين الصحيح
من الحديث والعليل تكاد تكون عند معظم أئمة الحديث
وجها بذته ، وإن كانوا يتفاوتون فيها على حسب الأصالة فى النقد
والاستعداد ، وسعة الاطلاع ولعلك لحت هذا التنظير بين المحدثين
والأطباء فى كلمة الإمام مسلم البخارى آثما : « يأستاذ الأستاذين ،
وسيد المحدثين ، وطبيب الحديث فى عقله » وبين المحدثين والصيرفة
فى تعبيرهم عن نقاد الحديث : « صيارفته » .

شروط البخارى فى التصحيح فى القمة

من المعروف للقرر عند أئمة الحديث وعلمائه أن شروط الحديث
الصحيح : أن يكون رواه مسلما ، موقلا ، صادقا ، غير مدلس

ولا يختلط ^(١) ، متصفا بصفات العدالة ^(٢) ضابطا لما يرويه ، متحفظا عليه ، سليم الذهن والحواس التي لا بد منها في السماع والضبط ، قليل الوم - الغلط - سليم الاعتقاد .
 . وأن يكون إسناده ^(٣) متصلا ، فلا إرسال فيه ، ولا انقطاع ، ولا إعضال ^(٤) وأن يكون متن الحديث غير شاذ ، ولا معطل ^(٥) .

فإذا اجتمعت هذه الشروط في الحديث كان صحيحا بمعنى في نسبه إلى قائله وترجح ترجحا قويا في صدق هذه النسبة يكاد يصل عند أهل هذا الفن المتمرسين فيه إلى حد العلم واليقين .

(١) للدلس : هو الذي يروي عن طائفة ما لم يسمعه منها ، والاختلط : هو الذي طرأ عليه كثرة الغلط أو الخطأ بسبب كبر سن أو عمى أو ضياع كتبه مثلا .
 (٢) العدالة : ما كثر أرى حالة تهية راسخة تحمل على ملازمة التقوى ، وللروء ، والتقوى : امتثال الأوامر واجتناب المنهيات فلا يفسد كبيرة ولا يصر على صغيرة ، ولا يكون مبتدعا بدعة تخل بصفاته ، وللروء : آداب تهانية يحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجبل الماديات فيترفع عن صنائر الحسة ، والمباحات التي تواضع الرف على إخلالها بالكرامة .

(٣) السند والإسناد : هم الرواة الذين يروون الحديث .

(٤) المرسل من الحديث : ما حذف من سنده الصحابي ، والمتقطع ما حذف من سنده راو واحد غير الصحابي ولو في مواضع ، والمفضل ما حذف من سنده إثنان فأكثر على التوالي .

(٥) الشاذ : هو الحديث الذي خالف فيه الثقة من هو أوثق منه ، والمطل ما اطلع فيه على علة خفية غامضة تملن في صحة الحديث .

ومن ثم يتبين لنا أن الشروط التي وضعها المحذون لصحة الحديث تقتضي الثقة والطمأنينة ، وترجح جانب الصدق على الكذب ، والصواب على الخطأ ومما ينبغي أن يعلم أن البخاري لم ينقل عنه أنه قال : شرطى في صحيحى كذا وكذا على التفصيل والتصريح كما يصنع بعض المؤلفين ، وإنما عرف ذلك من سير^(١) كتابه ، والبحث فيه والذي استخلصه العلماء بعد البحث والتتبع أن الإمام البخاري في صحيحه ألزم أعلى درجات الصحة ، ولا ينزل عن هذه الدرجة إلا في بعض الأحاديث التي ليست من أصل موضوع الكتاب كالتابعات والشواهد^(٢) ، والأحاديث المروية عن الصحابة والتابعين .

وليس من شك في أن الرواة يتفاوتون في الأخذ عن شيوخهم إتقاناً وضبطاً ، وطول ملازمة ومصاحبة وقلة ذلك ، كما يتفاوتون في العدالة والأمانة ، والبخاري في صحيحه إنما يعتمد من الرواة من كانوا في أعلى الدرجات من هذه الصفات وسأوضح ذلك بمثال : ذلك أن تلامذة الإمام الأزهري مثلاً على خمس طبقات ودرجات ولكل طبقة منزلة على التي تليها : الطبقة الأولى هم : الذين امتازوا

(١) اختبرها وعرف عليها .

(٢) الثانية : مواقة راولراو آخر في رواية لفظ الحديث ، والثامد : الحديث القى يولنق حديثاً آخر في سنه .

بالمدالة والحفظ والإتقان والأمانة ، وطول الملازمة للزهرى في السفر
والحضر مثل: مالك ، وسفيان بن عيينة ورجال هذه الطبقة هم مقصد
البخارى في صحيحه .

الطبقة ^(١) الثانية وهم الذين شاركوا الأولى في التثبث
والأمانة إلا أن رجال الأولى امتازوا بطول المصاحبة للزهرى سفرا
وحضرا، أما رجال الثانية فلم يلازموا الزهرى إلا مدة يسيرة فكانوا
في الإتقان والمعرفة بحديثه دون الأولى، وذلك مثل: الأوزاعي واليث
ابن سعد ورجال هذه الدرجة الثانية يعتمد رواياتهم الإمام مسلم
أما البخارى فلا يخرج من أحاديثه إلا قليلا في غير أصول الكتاب
كما ذكرنا آنفا .

الطبقة الثالثة : وهم من دون الثانية مثل : جعفر بن برقان
وزمرة بن صالح فلا يخرج لهم البخارى أصلا ، وقد يخرج لهم
في التابعات والخواهد

أما رجال الطبقة الرابعة والخامسة وهم المجرحون والضعفاء فلا
يخرج لهم البخارى ومسلم .

وهكذا يتبين لنا أن شرط البخارى في صحيحه في القمة .

(١) الطبقة: هم الرواة الذين تباروا في السن وقهاء الشيوخ .

البخارى حافظ وفقه مجتهد

إن مهمة جامعى الحديث وحفاظه الأساسية هي جمع السنة وحفظها من الضياع ولم تكن مهمتهم الفقه واستنباط الأحكام، فذلك وظيفه الفقيه، ولكن البخارى لم يخل كتابه الفوائد الفقهية والأحكام والآداب، فاستخرج بفهمه من المتون معانى كثيرة فرقها فى أبواب كتابه من حسب مناسباتها، كما اعتنى فيه بذكر بعض الآيات القرآنية التى لها صلة فقهية أو لغوية بالموضوع الذى يترجم له، وما ورد عن السلف فى تفسير الآيات، ويتجلى فقه البخارى فى إيراد بعض المسائل لا على سبيل القطع إذا كان فى المسألة اختلاف ولم يترجع أحد الآراء عنده كقوله : باب . هل يكون كذا ؟ أو من قال كذا ؟ ، وفى إيراد بعض الأقوال لبعض الصحابة أو التابعين التى تشهد لرأى ، أو ترجح رأيا على رأى ، وفى تعليقاته الدقيقة التى يتبع الأحاديث بها فيقول : قال أبو عبد الله - يريد نفسه - كذا وكذا ، وأكثر ما يتجلى فقهه فى التراجم ولذلك قيل : « فقه البخارى فى تراجمه » .

وقد ذكروا أن البخارى كان شافعيًا ، وقد عده الإمام السبكي فى « طبقات الشافعية » .

والذى يترجح عندى أنه كان فقيها مستقلا بالاجتهاد ولم يكن

مقلدا وله استنباطات تفرد بها ، وآراؤه أحيانا توافق مذهب أبي حنيفة ، وأحيانا مذهب الشافعي ، وأحيانا تخالفهما ، وتارة يختار مذهب ابن عباس ، وتارة أخرى مذهب مجاهد وعطاء إلى غير ذلك والخلاصة أنه كان حافظا بارعا وفقهيا مجتهدا، وإن كان الذي غاب عليه الحفظ لا القه .

طريقة البخارى فى تنظيم كتابه :

قسم البخارى كتابه إلى كتب .
والكتب إلى أبواب بدأه يبدأ الوحي؛ لأنه الأساس لكل الشرائع .
ثم ذكر كتاب الإيمان ، ثم العلم ، ثم الطهارة ، ثم كتاب الصلاة ،
ثم كتاب الزكاة .

واختلفت النسخ فى الصوم والحج أيهما قبل الآخر ؟
ثم كتاب البيوع ، وبعد أن انتهى من المعاملات ذكر
المرافعات ، فذكر كتاب الشهادات ، ثم كتاب الصلح ، ثم كتاب
الوصية والوقف ، ثم كتاب الجهاد ، ثم عرض لأبواب غير فقهية
مثل بدء الخلق وتراجم الأنبياء والجنة والنار ، ثم مناقب قريش ،
وفضائل الصحابة .

ثم ذكر السيرة النبوية والمغازي وما إليها ، ثم كتاب التفسير ،
ثم طاد إلى الفقه من نكاح وطلاق ونفقات ، ثم كتاب الأطعمة

ثم كتاب الأشربة ، ثم كتاب الطب ، ثم كتاب الأدب والبر والصلة ،
والاستئذان ، ثم كتاب النذور والكفارات ، ثم كتاب الحدود
والإكراه ، ثم كتاب تعبير الرؤيا ، ثم كتاب الفتن ، وكتاب
الأحكام ، وذكر فيه الأمراء والقضاة ، ثم كتاب الاعتصام بالكتاب
والسنة ، ثم كتاب التوحيد وبذلك تم الكتاب .

وعدة كتبه (٩٧) كتابا .

وعدة أبوابه (٣٤٥٠) بابا .

ومما ينبغي أن يعلم أن النسخ كما اختلفت في تقديم بعض الكتب
والأبواب على بعض ، اختلفت في اعتبار بعض الكتب أبوابا
وبعض الأبواب كتباً كما يعلم ذلك من مراجعة متن البخارى المطبوع
وكتب الشروح له .

وفي بعض أبوابه توجد الأحاديث الكثيرة ، وفي بعضها ما فيه
حديث واحد ، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله ، وبعضها
لا شيء فيه ، وكأن لم يجد في هذا الباب الذى ترجم له حديثاً على
شروطه التى أسلفناها ، فتركه هكذا عسى أن يتيسر له حديث فيما بعد .
تكراره لبعض الأحاديث ، أو تميزته لها ، أو اختصارها :

لقد جرى الإمام البخارى فى صحيحه على تكراره لبعض
الأحاديث ، أو تميزته لها ، أو اختصارها فى الأبواب المختلفة وذلك

بحسب ما يستخرج منها من الأحكام ، وبحسب ما يقتضيه للقيام ،
والبخارى لا يفعل ذلك غالباً إلا لقوائد تعود إما إلى سند الحديث
أو متنه ، وكلما يورد حديثاً واحداً بإسناد واحد ولفظ واحد في
موضعين إلا نادراً جداً .

ومن القوائد التي يقصدها بعمله هذا تكثير طرق الحديث أو
التنبية على اختلاف بعض الألفاظ أو أن يكون بعض الرواة قد روى
بالمنعنة ^(١) وقد ثبت عنده في رواية أخرى التصريح بالسماع بدل
لفظ « عن » فيورده لذلك ، إلى غير ذلك من الاعتبارات الدقيقة
التي تظهر جليلة لمن يدرس الكتاب دراسة واعية دقيقة .

الأحاديث للعلاقة في صحيح البخارى .

المراد بالتعليق - في اصطلاح المحدثين - ، أن يحذف من مبتدأ
إسناد الحديث واحد أو أكثر وذلك مثل قول البخارى مثلاً :
قال مالك عن نافع عن ابن عمر كذا ، أو قال مجاهد عن ابن عباس
عن النبي ﷺ كذا ، أو قال الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة عن النبي ﷺ كذا ، فكل ذلك معلق ؛ لأن بين
البخارى وبين مالك ، ومجاهد ، والزهري بعض رواة غير المذكورين

(١) المنعنة هي الرواية بلفظ « عن فلان » والمنعنة تفيد الاتصال عند البخارى
بمصرطين : (١) معاصرة الراوى لمن روى عنه . (ب) أن يثبت لقبها وأما مسلم
فيكتفى في المنعنة بالمعاصرة فقط ولا يشترط التي وشروط البخارى في المنعنة أحوط وأدق

وتعليقات البخارى منها ما هو مرفوع ، ومنها ما هو موقوف
ومنها ما هو بصيغة الجزم : كقال ، وروى ، وذكر مثلا ، ومنها
ما هو بصيغة التضعيف : كقتيل ، وروى ويذكر .

وتعليقات البخارى منها ما هو صحيح ومنها ما ليس بصحيح ،
ومنها ما هو على شرطه فى الصحة ، ومنها ما ليس كذلك ولا يقال
كيف يورد البخارى فى كتابه ما ليس بصحيح ؛ لأن الأحاديث
المعلقة ليست من أصل الكتاب وموضوعه^(١) وإنما هي تذكر
للاستشهاد على معنى أو قول أو لترجيح أو لغير ذلك من الأغراض
وبحسب القارىء هذا ولا داعى للدخول فى تفصيلات علمية دقيقة.

ثلاثيات البخارى :

والبخارى فى صحيحه أحاديث^(٢) علا فيها حتى صار بينه وبين
النبي ﷺ ثلاثة رواة ، وهى للعروفة بالثلاثيات ، وعدتها
اثنان وعشرون حديثا وقد أفردها بعض العلماء بالتأليف كالعلامة
الشيخ على القارى الحنفى .

(١) لأن موضوع صحيح البخارى ، والفرض الذى أتى لأجله هو ذكر الأحاديث
السند المتصلة المردوعة الصحيحة وما عدا ذلك أمور تذكر بالتبع ، فينسخ فيها
ما لا ينفع فى الأصل .

(٢) إذ قلت سلسلة الرواة بين الإمام الراوى ونهاية السند سمي الإستاد هالبا
وإن كثرت سمي نازلا .

ومن أمثلة هذه الثلاثيات ما ذكره في (كتاب العلم - باب إثم من كذب على النبي ﷺ) ، قال البخارى : حدثنا مكى بن إبراهيم (قال) حدثنا يزيد بن أبى عبيد عن سلمة - يعنى ابن الأكوع - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من يقل على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار » .

الأحاديث المنتقدة على البخارى :

قد انتقد بعض الحفاظ كالهراقطى على البخارى أحاديث ذكرها في صحيحه وليست على المستوى والدرجة العالية التى ألزمها في صحيحه وليس معنى هذا أن هذه الأحاديث ضعيفة ضعفا يصل بها إلى حد أنها موضوعة أو منكورة فما قال هذا أحد قط من أئمة النقد للوثوق بهم والذين يرجع إليهم في التعديل والتجريح ، وتقد الرجال ، والبصر بالتوزع على توالى المصور والأجيال ، وكل ما هنالك أنها ليست فى مستوى معظم أحاديث الكتاب .

وعدة الأحاديث السند التى انتقدت على البخارى مائة وعشرة أحاديث .

منها ما وافقه الإمام مسلم على تخريجه فى صحيحه وهو اثنان وثلاثون حديثا .

ومنها ما اهرده البخارى ، وهو ثمانية وسبعون حديثا .

وقد أجاب الحافظ الكبير ابن حجر في مقدمة شرحه الجليل
المسماة « هدى السارى » عن هذه الأحاديث بجواب إجمالي ،
ثم بجواب تفصيلي ، فقد عرض لها حديثا حديثا ، ذا كرا نقد الناقد ،
ثم يعقب النقد بالرد ^(١) ، وهو يعطينا صورة شريفة من صور
النقد العفيف ، والرد النزيه الصحيح .

ثم قال هذا العالم المحقق الكبير بعد المطاف الطويل :
« هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلم الأسايد ،
المطلعون على خفايا الطرق وليست كلها من أفراد البخارى بل شاركه
مسلم فى كثير منها » .

وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثا فأفراده منها ثمانية وسبعون
فقط ، وليست كلها قاذحة بل أكثرها الجواب عنها ظاهر ، والتدح
فيها مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه فى الجواب
عنه نصف ، كما شرحته مجلدا فى أول الفصل ، ووضحته مبينا فى كل
حديث منها ، فإذا تأمل المنصف ما حرره من ذلك عظم مقدار هذا
المصنف - يريد صحيح البخارى - فى نفسه ، وجل تصنيفه فى عينه ،
وعز الأئمة من أهل العلم فى تلقيه بالقبول والتسليم ، وتقديمهم له
على كل مصنف فى الحديث والتقديم ، وليس سواء : من يدفع بالصدر

(١) مقالة ضخ البرى ج ٢ من ص ٨٢ - ١١٠ .

فلا يأمن دعوى العصبية ، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية ، والضوابط المرعية فله الحمد الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والله المستعان ، وعليه التكلان (١) .

وهو كلام إمام ناقد منصف ، لا يختلف اثنان فى أنه جمع بين الحفظ والبصر بالنقد ، ويزن الفقه والحذق للأصولين : أصول الدين وأصول الفقه .

ولعل من هذه الأحاديث التى وقع فيها التكلف فى الجواب والحق فيها مع الناقد حديث شريك بن أبي نمر عن أنس فى الإسراء وهو حديث طويل ، فقد خالف فيه شريك أصحاب أنس - يعنى الراوين عنه - فى إسناده ومنتنه بالتقديم والتأخير ، وزياداته المنكرة وأشد أوهامه قوله - شريك - : « إن الإسراء كان قبل أن يوحى إليه » وقد أنكرها الخطابى وابن حزم ، وعبد الحق ، والقاضى عياض ، والنووى وغيرهم ، واعتبروا ذلك غلطاً من شريك ، وشريك ليس بمتهم بالكذب ، وقصارى أمره أنه غلط والتبس عليه الأمر .

وعما ينبئ أن يعلم أن البخارى رحمه الله أخرج الروايات الصحيحة فى الإسراء والمعراج بجانب رواية شريك ، وهو بصنيعه هذا يلهمنا من طرف خفى لا يخفى على اللبيب ما فى رواية شريك من الأغلاط

(١) المرجع السابق ص ١١٠ .

فله در البخارى فكر له من إشارات وتلميحات . وإذا علمنا أن
أحاديث الجامع الصحيح على كثرتها ، لم يشكل منها إلا بضعة
أحاديث ، ازددنا يقينا بجلالة هذا الكتاب الصحيح .

ومهما يكن من شيء فهذه الهنات القليلة لا تغض من جلالة صحيح
البخارى ؛ فهو - بحق - عدا اليسير جدا - فى الدرجة العليا من الصحة
ومن أراد زيادة يقين فليرجع إلى مقدمة فتح البارى ، وقرأ النقد
والرد عليه .

ولا تلتفت - يا أخى القارىء - إلى إرجاف المرجفين ، وزعم
الجاهلين أن فى صحيح البخارى أحاديث موضوعة مكذوبة ، ولا
يزعم هذا إلا غرضيق الأفق فى العلم بالسنة ورجالها ، والعلم بشروطهم
فى الرواية ، وهذا أمر انتهى إليه العلماء المحققون بعد طول البحث
والتحقيق ، وبعد الأناة والتريث .

ونحن لا ندعى العصمة لبخارى ولا لغيره ، ولكن الله الذى
تسكّل بحفظ كتابه قبض للسنة من حفظها ، وميز صحيحها من
سقيمها ، حتى ثم ما وعد الله به من حفظ القرآن الكريم .

عدد أحاديث الجامع الصحيح

ذكر العلامة ابن الصلاح في مقدمته أن عدد أحاديث صحيح البخارى سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكرر ، وبغير المكرر أربعة آلاف حديث ، وتبعه العلامة الشيخ محي الدين النووى في كتابه « التقريب » .

وقد تكفل بعد صحيح البخارى عدا دقيقا الحافظ ابن حجر ، وقد ساعده على تحرير العدد أنه شرح صحيح البخارى ، وفى آخر كل كتاب يذكر عدد الأحاديث الموصولة للرفوعة ، والمعلقة ، والمتابعات وأقوال الصحابة والتابعين ، فن ثم كان هذه أدق وأشد تحريرا من عد غيره .

والذى ذكره الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح .

أن جميع ما فى صحيح البخارى من الأحاديث الموصولة بـ (٢٦٠٢) حديثا .

ومن المتون للمعلقة للرفوعة التى لم يوصلها فى موضع آخر من الصحيح (١٥٩) حديثا .

وأن جميع أحاديثه بالمكرر (٧٣٩٧) حديثا .
 وأن جملة ما في الكتاب من التماثيق (١٣٤١) حديثا .
 وجملة ما فيه من المتابعات (٣٤٤) حديثا .
 فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر (٩٠٨٢) حديثا .
 وهذه العدة عدا ما في الكتاب من اللوقوفات على الصحابة
 والمرويات عن التابعين فمن بعدهم .

قال الحافظ ابن حجر : « وهذا الذي حررته من عدة
 ما في صحيح البخاري تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمني إليه
 وأنا مقر بعدم المعصية من السهو والخطأ ، والله المستعان » .

شروح الجامع الصحيح للبخاري :

لم يحظ كتاب من كتب الحديث بعناية الأمة الإسلامية مثل
 ما حظي بذلك « الجامع الصحيح » للإمام البخاري ، فقد اهتمت علماء
 الأمة به شرحا له ، واستنباطا للأحكام منه ، وتكلما على رجاله
 وتعليقه ، وشرحا لغريبه ، وبياناً لمشكلات إعرابه إلى غير ذلك .

وقد تكاثرت شروحه حتى قال صاحب « كشف الظنون » :
 إنها تنيف على اثنين وثمانين شرحا ، وذلك عدا ما ألف بعد عصر
 صاحب الكشف ، وإليك أشهر شروحه :

١ — شرح العلامة قمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرمانى
للتوفى سنة (٧٨٦ هـ) سماه : « الكواكب الدرارى فى شرح صحيح
البخارى » .

شرح فيه الألفاظ من الناحية اللغوية ، ووجه الأتارب النحوية
الخفية ، وضبط الروايات وأسماء الرجال ، وألقاب الرواة ، والتمييز
بينهم ، ووفق بين الأحاديث التى ظاهرها التعارض ، وفرغ منه
بمسكة للكرمة سنة (٧٧٥ هـ) ، قال الحافظ بن حجر فى « الدرر
الكامنة » : وهو شرح مفيد على أوهام فيه فى النقل ، لأنه لم يأخذ
إلا من الضعيف .

٢ — شرح الإمام الحافظ أبى الفضل أحمد بن على بن محمد بن
محمد بن حجر العسقلانى ثم للصرى ولد سنة ثلاث وسبعمائة
وتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة سعى شرحه « فتح البارى بفتح
صحيح البخارى » وهو أحسن الشروح وأوفاه .

وقد تعرض فيه لذكر اللغة والإعراب ، والقوائد الحديثية التى
لا تجدها فى غيره ، والنسكت البلاغية والأدبية ، والاستنباطات
الفقهاء ، وتحرير المسائل المختلف فيها بين علماء الأمة فى الفقه
والكلام تحريراً دقيقاً بالغاً من غير تحيز ولا تحيف ، وقد امتاز
بجمع طرق الأحاديث ، واستقراء الوارد منها فى الباب ، وبيان

منزلتها من الصحة أو الضعف مما يدل على سعة حفظه وتبحره
في الإحاطة بكتب الحديث .

ولفتح الباري مقدمة تسمى « هدى السارى » لو كتبت بماء
الذهب لكان قليلا عليها ، وهي تعتبر بمثابة مفتاح لصحيح البخارى
وقد فرغ من تأليفها سنة (٨١٣) هـ .

ثم ابتدأ في الشرح ، فكتب منه قطعة أطال فيها النفس ، ثم
خفى أن يعوقه عن إتمامه على هذه الصفة طائق ، فشرع في شرح
متوسط وهو « فتح الباري » .

وقد ابتدأ في شرحه هذا سنة (٨١٧) هـ وأكمله سنة (٨٤٢) هـ ،
فكثرت في تأليفه ربع قرن ، فلا عجب أن جاء هذا الشرح غاية
في التحرير والتجويد والإتقان ولقد كان الحافظ راضيا عن كتابه
هذا كل الرضا .

ولما انتهى الحافظ من شرحه أو لم وليمة ، دعا إليها وجوه
للسلمين وقد بلغ ما أنفق فيه خمسمائة دينار ، وهي نحو (٢٥٠) جنيتها
مصرى ، ولا يزال الكتاب محل الخطوة من جميع العلماء قديما
وحديثا وإنه لمعتمد كل من يكتب في الحديث .

ولما طلب من العلامة الشيخ محمد بن على الصنعائى الشوكافى
للتوفى سنة ١٢٥٥ هـ صاحب « نيل الأوطار » أن يشرح صحيح
البخارى ألزم جادة الإنصاف ، واعترف للحافظ ابن حجر بالإمامة

والسبق فقال الحديث للشهور : « لا هجرة بعد الفتح » بقصد التورية .
وإذا كان العلامة ابن خلدون نقل في مقدمته الشهيرة عن
عبوخه أنهم قالوا : إن شرح البخارى دين فى عنق هذه الأمة —
فذلك إنما قالوه قطعا قبل أن يؤلف الحافظ شرحه ^(١) وقد وفى
الحافظ ابن حجر هذا الدين بشرحه الجليل .

والشرح يقع فى ثلاثة عشر مجلدا كبيرا ومقدمته فى مجلد كبير
وقد طبع سرارا فى الهند ومصر وأجود طبعائه طبعة بولاق القديمة .
٣ — شرح العلامة الشيخ بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفى
للولود سنة ٧٦٢ هـ وللتوفى سنة ٨٥٥ هـ وقد مى شرحه
« عمدة القارى » .

وهو شرح وسيط عرض فيه تراجم الرواة ، وتباين الأنساب
وبيان اللغات ، والإعراب ، وللمعانى ، والبيان ، هذا إلى ما فيه
من الاستنباطات الفقهية ، والآداب التى تؤخذ من الأحاديث ،
وقد سلك فيه طريقة السؤال والجواب وهى طريقة حسنة مفيدة
ومن حسناته أنه لا يميل فى شرح الأحاديث للكررة على مواضع
أخرى ، ويذكر سياق الحديث بطوله عند الشرح ، كما يذكر من

[١] تولى ابن خلدون عام ٨٠٨ هـ وشرح الحافظ فى تأليف شرحه عام ٨١٧ هـ .

خرج الحديث من أمحباب الكتب للشهورة وقد بدأ في تأليف شرحه سنة ٨٢١ هـ و فرغ منه عام ٨٤٧ هـ فيكون قد مكث في تأليفه ربع قرن تقريباً ، وهو مطبوع بمصر وباستامبول .

٤ - شرح العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب المصري الشافعي المشهور بالقسطلاني للتوفى سنة ٩٢٢ هـ .

وهو شرح أوجز من سابقه ، وكثيراً ما يعتمد فيه على كلام من سبقه ولا سيما صاحب الفتح وقد سماه « إرشاد السارى إلى صحيح البخارى » ولم يتعاش من الإفادة عند الحاجة إلى البيان ، ولا في ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن قصداً لنفع الخاصة والعامة ، وقد كتب له مقدمة في منزلة الحديث النبوى من الدين ، وعناية الأمة به حفظاً وجمعاً وتدويناً . وقد طبع مراراً .

مختصرات الجامع الصحيح

للجامع الصحيح مختصرات عدة منها :

١ - مختصر الماروف بالله الصوفى القدوة الشيخ أبو محمد عبد الله بن سعد بن أبى جرة الأندلسى للتوفى سنة ٦٩٥ هـ وهو نحو ثلثائة حديث ، وقد شرح مختصره هذا وسماه « بهجة النفوس وفايتها بمعرفة ما لها وما عليها » وقد سلك فيه مسلك العناية بالمعانى

دون الألفاظ ، وبالأخلاق والمواعظ أكثر من الأحكام وفيه من
التحقيقات ، والتأويلات البارة ، والقوائد البديعة ما لا تثر عليه
في غيره ، وقد ينقل منه الحافظ ابن حجر في شرحه المشهور السابق ،
وقد طبع المختصر والشرح .

٢ - مختصر الشيخ الإمام زين الدين أبي العباس أحمد
ابن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي للتوفى سنة ٨٩٣ هـ حذف منه
ما تكرر ، وجمع فيه ما تفرق في الأبواب وحذف الأسانيد مقتصرأ
على الصحابي ، وقد فرغ منه في شعبان سنة ٨٨٩ هـ .

وقد شرح هذا المختصر شيخ الإسلام الشيخ عبد الله العرفاوي
الأزهري وقد اعتمد في شرحه على كلام من تقدموه ولا سيما
صاحب « فتح الباري » .

وشرحه أيضا حسن صديق خان ملك بهار في الهند
وكلا الشرحين مطبوع .

الإمام مسلم بن الحجاج

٢٠٦ - ٢٦١ هـ

نسبه :

هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد
ابن كوشاذ القشيري^(١) نسبا ، النيسابوري بلداً صاحب الصحيح ،
والمؤلفات القيعة في علم الحديث ، وأحد الأئمة الأعلام الذين خلد
ذكرهم الزمان ، وقد ولد سنة ست ومائتين على ما هو الصحيح ،
كما يدل على ذلك ما ذكره الحاكم أبو عبد الله في كتابه « علماء
الأمصار » .

حياته وارتحاله في سبيل العلم

وقد كانت حياته حافلة بمجلائل الأعمال والارتحال في سبيل
الحديث والرواية فارتحل إلى الحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر ،
وغيرها من الأقطار .

وقد ابتدأ سماعه للحديث في سن مبكرة ، وكان أول سماعه سنة
ثماني عشرة ومائتين .

[١] قشير بصيغة المصغر قبيلة من قبائل العرب ونيسابور بلد بخراسان .

وقد لقي في رحلاته كثيرين من أئمة العلم وأخذ عنهم فسمع
بخراسان يحيى بن يحيى ، وإسحاق بن راهويه ، وبإبى عميد
ابن مهران ، وأبا عفسان ، وبالعراق أحمد بن حنبل ، وعبد الله بن
مسلمة ، وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب ، وبمصر عمرو
ابن سواد ، وحرمة بن يحيى كما سمع من آخرين غير هؤلاء .

وقد قدم بغداد أكثر من مرة واستفاد من علمائها وكان آخر
قدمه إليها سنة تسع وخمسين ومائتين ، ولما قدم الإمام البخاري
نيسابور أكثر من التردد عليه واستفاد منه ، وكان يعرف له فضله
وعلمه ، ولما وقعت الفتنة بين البخاري والذهلي انحاز إلى البخاري
حتى كان هذا سببا للقطيعة بينه وبين الذهلي ، ولم يخرج له في صحيحه
ولا غيره شيئا مع أنه من شيوخه ، وكذلك صنع مع البخاري فلم
يرو عنه في صحيحه مع أنه من شيوخه أيضا ، وكأنه رأى لما بينهما
من خلاف أن لا يخرج لواحد منهما في صحيحه مع اعترافه بمشيتها.

وفاته

وبعد هذه الحياة المباركة توفي عشية يوم الأحد ودفن « بنصر
آباد » ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس بقين من شهر رجب سنة
إحدى وستين ومائتين عن خمس وخمسين عاما أكثر فيها من التأليف ،
والإنتاج الحصب المفيد .

شيوخه :

والإمام مسلم شيوخ كثيرون جدا منهم عدا من ذكرنا في الحديث
عن رحلته :

عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبة ، وشيبان بن فروخ ، وأبو
كامل الجوري ، وزهير بن حرب ، وعمرو الناقد ، ومجل بن لثني ،
ومحمد بن يسار ، وهارون بن سعيد الأيلي وقتيبة بن سعيد وغيرهم .

الرايون عنه :

وروى عنه أئمة أجلاء - ومنهم من هو من أقرانه - من أعيانهم
أبو حاتم الرازي ، وموسى بن هارون ، وأحمد بن سلمة ، وأبو بكر
ابن خزيمة ، ويحيى بن صاعد ، وأبو عوانة الإسفرائيني ، وأبو عيسى
الترمذي وقد روى عنه حديثا واحدا وهو حديث محمد بن عمرو
عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « أحصوا
هلال شعبان لمضان » ^(١) ، وأبو عمرو أحمد بن المبارك المستطلي ،
وأبو العباس محمد بن اسحاق بن السراج ، ومن أخذ تلامذته
إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه الزاهد - وهو راوية ^(٢) صحيح مسلم -
وغيرهم كثيرون .

[١] البداية والنهاية ج ١١ ص ٣٣ .

[٢] انهاء الغيالة أي التي بلغ النفاية في روايته والعتابة به وإن كان رواه
كثيرون غيره .

حفظه وثناء الأئمة عليه :

لأن كان البخارى هو المجلى فى مضمار الحديث الصحيح ، والعلم بالعلل ، وسعة الحفظ ، وأصالة النقد ، فقد كان مسلم هو المصلى^(١) وتاليه فى العلم والمعرفة ، والفضل والمنزلة ، ولا عجب فقد كان تلميذه وخريججه .

قال الخطيب البغدادي : « إنما قما مسلم طريق البخارى ونظر فى علمه وحذا حذوه » .

وليس معنى هذا أنه كان تابعا فقط ، فقد كان للإمام مسلم شخصيته المستقلة فى التأليف ، وابتكاره أشياء لم يسبق إليها ، ومنهجه الخاص به كما ستعلم فيما بعد .

وقد حظى الإمام مسلم بثناء الأئمة عليه من أهل الحديث وغيرهم . روى الخطيب البغدادي بسنده عن أحمد بن سلمة قال : رأيت أبا زرعة ، وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج فى معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما .

وقال اسحاق بن منصور الكوسج لمسلم : « لن نعدم الخبير ما أبقاك الله للمسلمين » .

وقال اسحاق بن راهويه وقد ذكر مسلما : أى رجل يكون هذا ؟

[١] يقال لفرس السابق فى حلبة السباق المجلى وإن يجره بعده المصل .

وقال ابن أبي حاتم : كان من الحفاظ كتبت عنه بالرى .
 وقال أبو قريش الحفاظ : حفاظ الدنيا أربعة ، فذكر منهم
 معلما^(١) ، ومراده للمتازون في عصره وإلا فالحفاظ كثيرون .

مؤلفات مسلم :

لمسلم مؤلفات كثيرة منها :

- (١) الجامع الصحيح .
 - (٢) للسند الكبير على الرجال .
 - (٣) كتاب الأسماء والكنى .
 - (٤) » العلل .
 - (٥) » الأقران .
 - (٦) » سؤالات أحمد بن حنبل .
 - (٧) » الانتفاع بأهـب^(٢) السباع .
 - (٨) » المخضرين .
 - (٩) » من ليس له إلا راو واحد .
 - (١٠) » أولاد الصحابة .
 - (١١) » أوهام الحديثين .
- وأجل هذه الكتب وأهمها نفعا ، وأبقاها على الزمان (الجامع الصحيح)

[١] تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٥٠ .

[٢] بضم المعزة والماء جمع إهاب وهو الجلد .

صحيح الإمام مسلم

وهو أحد الكتاين الذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل ، والذين تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول .

وقد بالغ الإمام مسلم في البحث والتحري عن الرجال ، والتحصيل للرويات ، والموازنة بينها ، والتدقيق في تحرير الألفاظ ، والإشارة إلى الفروق بينها حتى جاء صحيحه على الهيئة الكاملة ، التي ينشدها أهل البحث والمعرفة .

وليس أدل على هذا من أنه اتقى كتابه من ألوف الروايات المسموعة ، روى عنه أنه قال : « صنفت هذا الصحيح من ثلثة ألف حديث » .

والكتاب ثمرة حياة مباركة استغلها صاحبها في السفر والترحال والكد والجد ، والجمع والحفظ ، والكتابة والتنقيح ، حتى كان كما ترى صحة وتهذيبا وتنسيقا ، وقد مكث هو وبعض تلاميذه يكتبون ويحرون حتى تم تأليفه في خمس عشرة سنة .
روى عن أحمد بن سلمة أنه قال : « كتبت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث » .

فلا تعجب إذا كان مسلم يشيد بذكر صحيحه فيقول - تحدثنا
بنعمة ربه عليه - : « لو أن أهل الأرض يكتبون الحديث ما تبقى
سنة ما كان مدارم إلا على هذا المسند » .

ويدل على شدة تحريه ، واستينافه من الروايات قوله :
« ما وضعت شيئاً في كتابي هذا إلا بحجة ، وما أسقطت منه شيئاً
إلى بحجة » .

سماحة الإمام في البحث :

ولم يكن مسلم متعصباً لرأيه بل كان يتمم بسمة العلماء
الحقيقيين الذين يبتغون الحق ، ولا عليهم لو ظهر على لسان أي
شخص كان ، ولا يرون غشاضة في الرجوع إلى الحق إذا ظهر ،
بل يعتبرونه فضيلة .

وبعد انتهائه من تدوين صحيحه عرضه على أئمة هذا العلم النبوي
الشريف . روى الخطيب بإسناده عن مكى بن عبدان أحد حفاظ
نيسابور قال : سمعت مسلماً يقول : عرضت كتابي هذا على
أبي زرعة الرازي ^(١) .

[١] هو حافظ مصره عبيد الله بن عبد الكريم ، كان من أفراد الدهر حفظاً
وذكاءً ودينًا ، وإخلاصاً ، وعلمًا وعملًا وكانت وفاته سنة أربع وستين ومائتين .

فكل ما أشار أنه له علة تركته ، وكل ما قال : إنه صحيح وليس له علة خرجته ، وهذا غاية التواضع ، وعدم الاغترار بالنفس ، والإعجاب بالرأى وهو أدب طال من آداب البحث في الإسلام .

منهج مسلم في صحيحه :

لم ينص الإمام مسلم على أن شرطه في صحيحه ^(١) هو كذا ، وإنما استخرج العلماء ذلك من النظر في كتابه ، والذي استخلصوه أن شرطه في صحيحه أنه لا يخرج الأحاديث إلا عن العدول الضابطين ، للوثوق بصدقهم وأمانتهم ، وحفظهم ويقظتهم وعدم غفلتهم ، كما يخرج ممن دون ذلك من الرواة وأنه لا يخرج في كتابه بالأصالة إلا الأحاديث للسند المتصلة المرفوعة إلى النبي ﷺ .

ومعنى هذا أنه لم يلزم نفسه بما التزم به البخاري من مراعاة مستوى خاص في الرواية والرواة ، بل توسع في شرطه فروى عن رواية لم يروها البخاري في صحيحه ، ولعلك على ذكر من المثال الذي ذكرناه أثناء الكلام على شرط البخاري في صحيحه ، وهو أن تلامذة الإمام ابن شهاب الزهري على خمس طبقات : الأولى ، ثم الثانية ،

[١] وذلك فيما عدا العنة فقد ذكر في مقسمة صحيحه اكتفائه لإفادتها الاتصال بالممارسة ولم يشترط الاتق وانتهى باللائمة على من اشترطه أيضاً .

لوالثالثة ، ثم الرابعة ، ثم الخامسة ولكل طبقة منزلة على التى تليها
فى الحفظ والإتقان وطول الملازمة والصعبة .

وقد ذكرنا هناك أن البخارى يخرج أحاديث الطبقة الأولى ،
ويخرج من أحاديث الطبقة الثانية قليلا وفى غير أصول
الكتاب .

أما مسلم فيخرج أحاديث رجال الطبقة الأولى والثانية استيعابا ،
ويخرج من أحاديث الطبقة الثالثة قليلا ؛ وذلك فى المتابعات والشواهد
لا فى أصل الكتاب ، ولعل فيما ذكره مسلم فى مقدمة صحيحه ما يلقى
لنا ضوئا نتعرف به شرطه فى صحيحه ذلك أنه قسم الأحاديث
ثلاثة أقسام :

الأول : مارواه الحفاظ المتقنون .

الثانى : مارواه المستورون المتوسطون فى الحفظ
والإتقان .

الثالث : مارواه الضعفاء والمتروكون وقد ذكر أنه إذا فرغ
من القسم الأول أتبعه الثانى وأما الثالث فلا يرجع عليه ^(١) وهو
يؤيد ما ذكرناه .

[١] صحيح مسلم بفتح التووى ج ١ ص ٤٨ .

خصائص صحيح مسلم :

وقد امتاز صحيح مسلم بأن مؤلفه سلك فيه طريقة حسنة ، ذلك أنه يجمع للتون كلها بطرقها في موضع واحد ، ولا يفرقها في الأبواب ، ولا يكررها إلا في القليل النادر ، إلا إذا كانت هناك ضرورة لهذا التكرار كفائدة زائدة في سند الحديث أو متنه .

وقد سهل له هذا للنهج أنه لم يقصد أن يضم إلى جمع الأحاديث بيان فقها واستنباط الأحكام والآداب منها .

أما البخاري فقد قصد إلى ذلك فمن ثم اضطر إلى طريقته التي سلكها في صحيحه .

ومن هذه الخصائص : التدقيق في الألفاظ ، والمحافظة على اللفظ ما وسعه الأمر حتى إذا خالف راو راويا آخر في لفظه وللمعنى واحد فرواها بعضهم بلفظ والآخر بلفظ آخر بينه ، وكذا إذا قال راو (حدثنا) وقال آخر (أخبرنا) ^(١) بين الخلاف في ذلك ، وكذلك إذا روى الحديث جماعة وكانت هناك مغايرة في بعض الألفاظ فإنه يبين أن اللفظ المذكور من رواية فلان ، ولذا تجده يقول في هذا

[١] الذي عليه جمهور المحدثين - ومنهم مسلم - الفتره بين حدثنا ، وأخبرنا ، الأول بما سمة الراوى من لفظ شيخه ، والثاني لما قرأه التلميذ على شيخه .

النوع من الحديث . « واللفظ ثقلان » ، وهذا غاية الدقة والأمانة في النقل اللتين امتاز بهما مثل الإمام مسلم .

وأيضاً فقد حرص مسلم أن لا يذكر في كتابه إلا الأحاديث للسند المرفوعة - أي المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم - . فذلك لم يذكر أقوال الصحابة ولا التابعين وليس فيه بعد المقدمة إلا الأحاديث المرفوعة .

وكذلك لم يذكر مسلم في كتابه من الأحاديث المعلقة ^(١) . فليس فيه إلا اثنا عشر حديثاً وهي في المتابعات لا في أصول الكتاب ومقاصده ، هذا وهناك - غير ما ذكرنا - خصائص تظهر لمن يدرس الكتاب حق الدرس .

مقدمة صحيح مسلم :

ولصحيح مسلم مقدمة ، قيمة عرض فيها لتقسيم الأخبار وما يخرجها في صحيحه منها ، وأحوال الرواة ، والكشف عن معاييرهم ، وبيان حرمة الكذب على رسول الله ﷺ ، والحث على التثبت في الرواية ، والنهي عن الرواية عن الضعفاء والمترولين ، وبيان أن الإسناد من الدين وأفاض في بيان الاحتجاج بالحديث

[١] هي ما حذف من مبدأ إسنادها واحد أو أكثر .

للنعمن، وهي تعتبر من المؤلفات القيمة المبكرة في علم أصول الحديث.

تبويب الصحيح

ومما ينبغي أن يعلم أن مسلماً لم يضع لكتابه تراجم للأبواب بالفعل، وإنما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في مكان واحد فجاء كتابه في قوة المبوب.

ولعل مسلماً فعل ذلك ليشجذ القارئ، لكتاب ذهنه ويعمل فكره في البحث والاستنباط، والكشف عن مقاصد الأحاديث ومدلولاتها.

وأما ما تراه من ذكر العناوين للكتب والأبواب في بعض النسخ المطبوعة فليس من صنع المؤلف وإنما هو من صنع من جاء بعده من الشراح.

وأحسن من وضع له التراجم، وبوب الأبواب الإمام النووي في شرحه فكان على بينه من ذلك.

عدد أحاديث صحيح مسلم

قد سمعت آتفا قول أحمد بن سلمة وهو الذي نسخ لمسلم صحيحه

إنه اثنا عشر ألف حديث، وذكر ابن الصلاح عن أبي قريش الحافظ
أن عدته أربعة آلاف حديث (٤٠٠٠) ويمكن الجمع بين الرأيين
بأن الأول بالمكرر والثاني بغير المكرر .

وقد وم بعض المؤلفين كالأستاذ أحمد أمين في ضحى الإسلام^(١)
حيث ذكر أنه بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون
حديثا وذلك لأن هذه العدة إنما ذكرها ابن الصلاح في صحيح
البخارى لا في صحيح مسلم .

الأحاديث للنتقدة على صحيح مسلم :

جملة الأحاديث للنتقدة على صحيح مسلم مائة واثناون وثلاثون
حديثا، منها ماشاركه الإمام البخارى فيها وهي (٣٢) حديثا والباقي
قد انفرد به مسلم وهي مائة حديث .

أما ما اشتركا فيه فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر في مقدمته
الشهيرة .

وأما ما انفرد به مسلم فقد أجاب عنه الإمام النورى في شرحه
على صحيح مسلم ، وجل الانتقادات الجواب عنها سهل يسير ،

[١] ضحى الإسلام ج٢ ص ١٣١ .

ولكنها قليلة جداً ، ومن ذلك حديث أبي سفيان بن حرب - رضى الله عنه - فى تزويج بنته أم حبيبة لئنبي ﷺ مع أن النبي ﷺ تزوجها قبل ذلك وهى مهاجرة بالحبيشة ، ووكل النجاشي فى العقد عليها ، ولم يكن أبوها أسلم ، إذ هو من مسلمة الفتح ، فقد وهم - غلط - فى هذا بعض رواته قطعاً .

وحديث أبى هريرة مرفوعاً « خلق الله التربة يوم السبت ... » الحديث وفيه خلق السموات والأرضين وما بينهما فى سبعة أيام ، ورفعهم غلط والصحيح وقفه على أبى هريرة ويكون مما تلقاه عن كعب الأحبار من إسرائيليات أهل الكتاب كما نبه على ذلك جماعة من حفاظ الحديث وتقاده .

وحديث صلاة الكسوف^(١) بثلاث ركعات وأكثر ، فقد أعلاه بعض الحفاظ واعتبروه غلطاً من روايه ، ولكن مما يقلل الخطب فى هذا الأخير أن مسلماً خرج الروايات الصحيحة المحفوظة الدالة على صلاة الكسوف وفى كل ركعة ركع ركوعين بحسب^(٢) .

ومها يكن من شىء فهى هنات قليلة جداً لا تكاد تذكر

[١] وقد أجاب بعض الفقهاء والمحدثين من هنا بأن الكسوف كان يخلف طولاً وقصراً فإذا قصر ركع ركوعين فى كل ركعة ، وإذا طال ركع ثلاث ركعات وأكثر ، وهو تأويل مقبول وقد أخذ بأحدى الزيادة بعض الصحابة والفقهاء .

[٢] زاد الماد فى هدى خير الباد ج ١ ص ١٢٤ وما بعدها .

بجانب آلاف الأحاديث الصحيحة التي خرجها في الصحيح ، ولم
يرد عليها أى نقد .

ومن ثم يتبين لنا بعد البحث والتحقيق أن الكتاب
على درجة عالية من الصحة ، وأنه من كتب السنة وأصولها
الاعتمدة ، وأن نقد الناقدين له إنما هو لأن مسلماً قد نزل في هذه
الأحاديث عن درجة ما التزمه في كتابه لا أن أحداً من أئمة النقد
قال : إن فيه أحاديث موضوعة على معنى أن رواها كذابون ، أو
ضعيفة على معنى ضعف رواها ، وعدم عدالتهم ، كما يزعم بعض
للفرضين وأبواق للمستشرقين والمبشرين ، أعداء السنة والأحاديث
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

هل استوعب الصحيحان كل الأحاديث الصحيحة ؟

لم يستوعب صاحبا الصحيحين الصحيح ، ولا أخذاً على أنفسهما
ذلك قط ، فقد روى عن البخارى أنه قال : « ما أدخلت في كتاب
الجامع الصحيح إلا ما صح ، وتركت من الصحاح لملال الطول »
وأنه قال : « أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتى ألف حديث
غير صحيح » مع أن ما في صحيحه لا يبلغ عشر المائة ألف الصحيحة
التي يحفظها .

وقال مسلم في صحيحه : « ليس كل شيء عندى صحيح وضعته هنا - يعنى في صحيحه - إنما وضعت ما أجموا عليه » .
وهذا اعتراف صريح منهما بأنهما لم يذكرهما في كتابيهما كل الصحيح .

وأيضاً فهناك أحاديث صحيحة كثيرة موجودة في كتب السنن الأربعة : سنن أبي داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه - لم يذكرهما في كتابيهما ولا ذكرها أحدهما .

وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأحاديث ما يوازى كثيراً من أحاديث مسلم بل والبخارى أيضاً وليست في كتابيهما ، ولا في كتاب أحدهما وكذلك استدرك الحاكم أبو عبد الله على الصحيحين كتاباً كبيراً مما فاتهما ، وهو وإن لم يكن مصيباً في كل ما استدركه إلا أنه يخلص له منه صحيح كثير^(١) وكذلك يوجد في مجموعى الطبرانى الكبير والأوسط ، ومسند أبى يعلى والبخارى وغيرهما ما يتمكن للتبحر فى هذا العلم من الحكم بصحة كثير منه ومن ثم يتبين لنا أن ما قاله بعض العلماء الحفاظ : « قل ما يقوت البخارى ومسلما من الأحاديث الصحيحة » خلاف الحق والواقع .

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فليس لأحد أن ينكر حديثنا صحيحاً أو لا يأخذ به بحجته أنه ليس فى الصحيحين .

[١] الباعث الحديث ص ١٤ .

الموازنة بين الصحيحين

اتفق العلماء على أن أصح كتب الحديث هما الصحيحان ، ويكاد يجمع العلماء على أن صحيح البخارى أصح الكتاين ، وأكثرهما فوائدا .

قال الإمام النسائى : ما فى هذه الكتب كلها أجود من كتاب مجهل بن اسماعيل البخارى ، والنسائى لا يعنى بالجودة إلا الصحة ومثل هذه الشهادة من مثل النسائى غاية فى الإنصاف وهو من هو فى شدة تحريره وتوقيه وعدم مجازفته فى القول وثبته فى نقد الرجال وتقديمه فى ذلك على أهل عصره .

وقال الدارقطنى : لولا البخارى لما ذهب مسلم ولا جاء .

وذهب أبو على النيسابورى إلى ترجيح صحيح مسلم ، روى عنه أنه قال : « ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم ابن الحجاج » ، وإلى هذا ذهب بعض المغاربة ، ونسب إلى أبى محمد ابن حزم الإمام الظاهرى .

وفى الحق أن القائلين بتفصيل صحيح مسلم إن أرادوا الترجيح فيما يرجع إلى حسن البيان ، والسياق ، وجودة الوضع ، والترتيب

بجمع الطرق في مكان واحد ، وعدم تجزئة الحديث في أبواب ،
والاقتصار على الرفع دون الوقوف والمعلق إلى غير ذلك مما
عرضنا له في بيان خصائصه فلا ننازعهم في هذا بل الحق معهم .

وإن أرادوا غير هذا ، وأن الترجيح يرجع إلى نفس الصحة
والشروط التي تتوقف عليها ، فكلامهم غير مسلم ومردود .

ومهما يكن من شيء فالكتابان هما أصح ما ألتهم المحدثون ،
وقد أدى مؤلفاهما إلى الدين وإلى الأمة الإسلامية خدمة جليلة
لا تنكر ، بل تذكر بالإكبار فتشكر ، نسأل الله سبحانه أن يجزل
ثوابهما ، ما استفاد من الكتابين مستفيد .

شروح صحيح مسلم :

كما عني العلماء بصحيح البخاري ، كذلك عنوا بصحيح مسلم
تهذيباً واختصاراً ، وشرحاً وفقهاً ، وإن كانت العناية بشرح مسلم
لم تبلغ العناية بشرح البخاري ، وأشهر شروحه :

١ - «للمعلم بفوائد كتاب مسلم» للإمام أبي عبد الله محمد بن علي
المازري^(١) المتوفى سنة ٥٣٦ هـ وهو مخطوط بدار الكتب للصرية
وبه خرم - أي نقص - من الأول .

[١] ما ذكره جابر بن عبد الله بن جبرة سقاية وفیات الأعيان . .

٢ - « إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم » .

للإمام القاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ ، وهو مخطوط ، والموجود منه بدار الكتب المصرية ستة أجزاء فقط من نسخ متعددة .

٣ - شرح الإمام الحافظ أبي زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف التتوي الشافعي صاحب المؤلفات النافعة القيمة ، ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستائة ، وتوفى في نوى في رجب سنة ست وسبعين وستائة هجرية بماء « المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج » .

اعتمد فيه على كلام من تقدمه كالمازري وعياض ، وهو شرح وسط حيناً وموجز حيناً آخر ، عرض فيه مؤلفه لبيان العقائد والأحكام والأخلاق والآداب ، واللغات ، وضبط الأسماء ، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث والآثار ، وذكر أدلة الأقوال وللأذهاب .

والشرح مقدمة جلية في علوم الحديث ، وأصول الرواية ، وتعتبر مفتاحاً للصحيح ، وفي الشرح مواضع - ولا سيما في أوله - أطل فيها النفس ، وقعد إلى البسط والاستيعاب فأجاد فيها وأفاد ، وأفنع وأشبع ، وفيه مواضع طوى فيها شرح الحديث ، وقد يكون فيه ألفاظ غريبة ، ومعان مشككة ، واكتفى في شرح الحديث بكلمات بجملة ، لا تروى النفوس المتعطشة للبحث والاستقصاء .

ومهما يكن من شيء فهو أجل الشروح المطبوعة ولا سيما
مقدمته القيمة ، وتبويبه للصحيح هذا التبويب الفائق في الحسن
وقد طبع هذا الشرح غير مرة بالقاهرة والهند .

٤ - شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الوشناني
المالكي المتوفى سنة ٨٢٧ هـ وهو في عدة مجلدات سماه « إكمال
إكمال المعلم » وقد ذكر في مقدمة شرحه أنه ضمنه شروحه الأربعة
(المازري ، وعياض ، والقرطبي ، والنووي) ، مع زيادات وتكميلات
من عنده ، وقد أشار إلى كلام أصحاب هذه الشروح بالحروف ،
فأشار بالميم إلى المازري ، وبالعين إلى عياض ، وبالطاء إلى القرطبي
وبالدال إلى النووي ، وإذا قال في شرحه : قال الشيخ ، فراد
شيخه ابن عرفة .

ويغلب على الشرح ذكر التفريعات الفقهية ، ولا سيما عند
للإسكافية ، وفيه من القوائد ما لا يكثر عليه الباحث في غيره .

٥ - شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف
السنوسي الحسني المتوفى سنة ٨٩٥ هـ وهو مختصر لشرح الأبي
السابق ، وقد اكتفى بالرموز عن أسماء العلماء الذين ينقل عنهم على
نحو ما فعل سلفه إلا أنه رمز للنووي بحرف (الحاء) وللأبي
بحرف الباء .

وفي الحق أنه لم يزد على الأبى إلا في القليل النادر جدا فهو نسخة
مكررة منه وهذا الشرح والتي قبله مطبوعان في كتاب واحد على
نقطة سلطان المغرب الأقصى مولاي « عبد الحفيظ » رحمه الله
وأناؤه - سنة ١٣٢٨ هـ

حاجة صحيح مسلم إلى شرح مبسوط

وعلى كثرة شروح صحيح مسلم المخطوط منها والمطبوع
فلا يزال الكتاب في حاجة إلى شرح واف شاف ، ولو أن جماعة
من العلماء المشتغلين بالسنة وخدمتها المعروفين بسعة الاطلاع والتعمق
في البحث ، ومعرفة المذاهب العلمية قديمها وحديثها ، قامت
بشرح هذا الكتاب شرحا جامعا لكل ما يحتاج إليه
الباحث والمستفيد من لغة ، وبلاغة ، وحكم ، وأحكام
وبيان ما تشتمل عليه الأحاديث من توجيهات نبوية ، وآداب
إسلامية ، وتحقيق الروايات ، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض
منها ورد القبه الواردة على بعض الأحاديث قديما وحديثا رداً عليها
صحيحاً ، وتقديم هذه البحوث في أسلوب سهل مستساغ ، أقول :
لو تم ذلك لكان خدمة تقدم للإسلام وللسلمين ، وأعظم شاعد
على خصوبة العقلية الإسلامية ، وأنها لم تصب بالعمى والجود .

وقد وضعت لما أسند إلى تدريس بعض موضوعات هذا الصحيح

في كلية أصول الدين إحدى كليات جامعة الأزهر للعمود -
أولى اللبانات في شرح هذا الكتاب فشرحت بعض موضوعاته
في ثلاثة أجزاء صغيرة وعسى أن يوفق الله سبحانه لإتمام شرح هذا
الكتاب الجليل .

مختصرات صحيح مسلم :

ولصحيح مسلم مختصرات منها :

١ - مختصر الشيخ أبي عبد الله شرف الدين محمد بن عبد الله ،
المرمى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ .

٢ - مختصر الشيخ الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي
المتوفى سنة ٦٥٦ هـ وله شرح على هذا المختصر ذكر فيه :
أنه لما لخصه ، ورتبه ووجبه ، شرح غريبه ، ونبه على مسائل
من الإهراب وعلى وجوه من الاستدلال بأحاديثه ، ومبى شرحه
هذا « المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم » وكثيراً
ما ينقل عنه الإمام النووي في شرحه على مسلم ، والحافظ ابن حجر
في فتح الباري .

٣ - مختصر الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي
للنذري المتوفى سنة ٦٥٦ هـ وقد شرح هذا المختصر الشيخ عثمان
ابن عبد الملك المصري المتوفى سنة ٧٣٨ هـ

الإمام أبو داود

٢٠٢ — ٢٢٥ هـ

نسبه ومولده :

هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق
ابن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني^(١) ، صاحب السنن ،
ولد سنة اثنتين ومائتين .

نشأته وارتجاله :

نشأ أبو داود من صغره محباً للعلم والعلماء ولازمهم ، وشرب
من معينهم عللاً بحد نهل .

ولم يكفد يبلغ مبلغ الرجال حتى أخذ نفسه بالارتجال ، فطوف
في البلاد وسمع من خلق كثير بالحجاز ، والشام ، ومصر ، والعراق

[١] قال ابن خلكان في وفاته (ج ١ ص ٢٨٢) : « إنه نبت إلى سجنان
الإقليم المشهور ، وقيل بل نسبة إلى سجنان ، أو سجنانة قرية من قرى البصرة .
وقد تنبه السبكي في القول الثاني وعده من أوهامه فقال : هذا وهم ، والصواب أنه
نسبة إلى الإقليم المعروف بالبلاد الهندية الهند وهرات ، أو بين خراسان وكرمان
ويقال في النسبة إليها أيضاً السجزي وهو من عجيب التفسير في اللبس ، والأزدي نسبة
لك الأزدي من اليمن . »

والجزيرة ، والفجر ، وخراسان ، وغيرها مما أضافه على الاطلاع على أكبر قسط من الأحاديث التي غربلها ، وأودع خلاصتها كتابه « السنن » وقد قدم بغداد غير مرة ، وحدث أهلها بكتاب السنن ، بل يقال : إنه ألقه بها وعرضه على إمام أهل السنة أحمد بن حنبل ، فاستجاده واستحسنه ، وقد اتخذ من البصرة موطناً ، وذلك لما هزم عليه أميرها على المقام بها ، لتصبح كعبة أهل العلم وطلاب الحديث .

شيوخه :

وله شيوخ كثيرون من أعيانهم أحمد بن حنبل ، والقعي ، وأبو عمرو الضرير ، ومسلم بن إبراهيم ، وعبد الله بن رجا ، وأبو الوليد الطيالسي وغيرهم ، وقد شارك البخاري ومسلم في بعض شيوخهما كأحمد بن حنبل وثمان بن أبي شيبة ، وقتيبة ابن سعيد .

من روى عنه :

وروى عنه الحديث وأخذ العلم كثيرون منهم أبو عيسى الترمذي ، وأبو عبد الرحمن النسائي ، وابنه أبو بكر بن أبي داود ، وأبو عوافة ، وأبو سعيد بن الأهرابي ، وأبو علي الفولقي ، وأبو بكر بن داسة ، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودي وغيرهم .

وحسبه فضلا أن يروى عنه شيخه أحمد بن حنبل حديثا ويكتبه عنه ^(١) وهو ما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبي معشر الدارمي عن أبيه « أن رسول الله ﷺ سئل عن العترة فحسها » ^(٢) .

أخلاقه وسمته ^(٣) .

كان أبو داود من العلماء العاملين بعلمهم ، وكان على درجة عالية من النسك والعفاف ، والصلاح ، والورع ، وكان مثالا يحتذى في هديه وسمته ، ويفصح عن هذا أن بعض الأئمة قال : كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل في هديه ، ودله ^(٤) ، وسمته ، وكان أحمد يشبه في ذلك بوكيع وكان وكيع يشبه بسفيان الثوري وسفيان بن منصور ، ومنصور بإبراهيم النخعي ، وإبراهيم بعلقمة ، وعلقمة بابن مسعود وكان

[١] البداية والنهاية ج ١١ ص ٥٥٠ .

[٢] للتيرة شاة كاتوا بضمها في رجب فبأكلون منها ويطعمون من مجيئهم ، وقيل : كان الواحد منهم ينذر إن بلغ مال كذا وكذا ذبحت منها رأسا ، فلما جاء الإلام أفرها واستحبها لما فيها من البروعمل الخير ، وأما حديث « لا فرع ولا هتيرة » وراه البخاري فالنن لا هتيرة واجبة فلا ينال استحبها .

[٣] السم : الغيبة والوفار .

[٤] في التاموس . اللد كالملى وما من السكينة والوفار ، وحسن النظر .

ابن مسعود يشبه بالنبي ﷺ في هديه ، ودله ، وممته وتلك - لعمر الحق - منقبة شريفة تدل على كمال دين ، وهدى ، وخلق .

وكان صاحب حكمة وفلسفة في هيئة نيابه فقد كان له كم واسع
وكم ضيق فقيل له في ذلك فقال : الواسع للكتب ، والآخر لا يحتاج
إليه فنوسيعه إصراف .

ثناء العلماء عليه :

كان أبو داود عالماً من أعلام الإسلام حفظاً وفقهاً وعلماً
بالأحاديث وعلمها وقد حظى بتقدير العلماء له ولا سيما شيخه أحمد
ابن حنبل ، وقال فيه الحافظ موسى بن هارون : خلق أبو داود
في الدنيا للحديث ، وفي الآخرة للجنة ، وما رأيت أفضل منه ،
وجاء سهل بن عبد الله التستري العالم للتصوف فقيل له : هذا سهل
قد جاءك زائراً ، فرحب به وأجلسه فقال له : يا أبا داود لي إليك
حاجة قال : وما هي ؟ قال : حتى تقول قضيتها مع الإمكان ، قال : قد
قضيتها مع الإمكان ، قال : أخرج لسانك التي حدثت به عن رسول
الله ﷺ حتى أقبله ، فأخرج لسانه فقبله .

ولما صنف أبو داود كتاب السنن قال إبراهيم الحربي العالم
الحافظ : ألين لأبي داود الحديث ، كما ألين لداود الحديد ، وهو

تشبيه يدل على فضل الرجل في صنعة الحديث وأنه يسر العمير ،
وقرب البعيد ، وذلل الصعب .

ووصفه أبو بكر الخلال الحافظ الفقيه الحنبلي الكبير فقال :
أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدم في زمانه ،
رجل لم يسبقه إلى معرفة تخریج العلوم ، وبصره بمواضعها أحد من
أهل زمانه ، وكان أبو بكر الأصماني وأبو بكر بن صدقة يرفعان
من قدره ، ويذكرانه بما لا يذكران أحدا في زمانه بمثله .

مذهبه الفقهي :

قد عده الشيخ أبو اسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء من
جملة أصحاب الإمام أحمد ، وكذلك ذكره في طبقات الخنابلة^(١) القاضي
أبو الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى المتوفى سنة ٥٢٦ هـ ولعل ذلك
لأن الإمام أحمد كان من خاصة شيوخه وقيل : إنه كان إماماً فيها .

والتي يترجح عندي أنه كان مجتهداً ، كما يدل على ذلك صنيعه
وتصرفه في سننه ولا سيما أن الاجتهاد كان صفة من صفات أئمة
الحديث في العصور الأولى .

[١] طبقات الخنابلة ص ١١٨ .

اعتزازه بكرامة العلم والعلماء :

ومما يدل على هذا الاعتزاز ما ذكره الإمام الخطابي بسنده عن أبي بكر بن جابر خادم أبي داود قال : كنت مع أبي داود ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته ، فإذا خادم يقول هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن ، فدخلت على أبي داود فأخبرته بمكانه ، فأذن له ، فدخل وقعد ، ثم أقبل عليه أبو داود وقال ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت ؟ فقال : خلال ثلاث ، فقال : ما هي ؟ قال : تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطناً ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك ؛ فإنها قد خربت وانقطع عنها الناس لما جرى من مجيئ الرنج فقال : هذه واحدة . هات الثانية . قال : وتروى لأولادي كتاب السنن فقال : نعم . هات الثالثة . قال : وتفرد لهم مجلساً للرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة فقال أبو داود : أما هذه فلا سبيل إليها ، لأن الناس شريفيهم ووضيعهم في العلم سواء قال ابن جابر : فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ، ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيستمعون مع العامة . وهكذا فليكن العلماء لا يسمعون إلى الملوك والأمراء ، وإنما يسمي إليهم للملوك والأمراء ، وهكذا فلتكن للساواة في العلم والمعرفة .

وفاته :

وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم ، وجمع الأحاديث ونشرها توفي بالبصرة التي اتخذها موطنه ، لما عرض عليه أميرها سكنها على ما سمعت ، وكانت وفاته في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين فرضى الله عنه وأرضاه .

ابنه أبو بكر :

وقد ترك الإمام أبو داود ابنا يسمى « عبد الله » وقد صار حافظا كبيرا حتى قيل إنه أحفظ من أبيه ، وهو أبو بكر عبد الله ابن أبي داود ، فهو إمام ابن إمام ولد أبو بكر سنة ثلاثين ومائتين وتوفي سنة ست عشرة وثلاثمائة .

مؤلفاته :

ولأبي داود مؤلفات كثيرة منها .

- (١) كتاب السنن (٢) كتاب المراسيل (٣) كتاب القدر (٤) الناسخ والمنسوخ (٥) فضائل الأعمال
- (٦) كتاب الزهد (٧) دلائل النبوة (٨) ابتداء الوحي
- (٩) أخبار الخوارج ، وأجل هذه الكتب وأبقاها كتاب السنن وسبسط الكلام عنه .

كتاب السنن لأبي داود

منهج أبي داود في تأليف سننه :

كانت للوثقات في الحديث - الجوامع والمسانيد ونحوها - يذكر فيها إلى جانب الأحكام أحاديث الفضائل والقصر والمواقف ، والآداب ، والتعمير ، حتى جاء أبو داود فجعل كتابه خاصا بالسنن والأحكام مع الاستقصاء ، ولما صنف كتابه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده ، واستحسنه ، ولم يلتزم فيه مؤلفه بخريج الصحيح فحسب - كما فعل البخاري ومسلم - بل خرج الصحيح ، والحسن ، والضعيف المحتمل ، وما لم يجمع الأئمة على تركه ، وأما ما كان فيه ضعف شديد فقد بينه ونبه عليه .

يدل على ذلك قوله في رسالته إلى أهل مكة ، التي كتبها لهم جوابا على سؤالهم عن كتابه السنن ، قال : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث ، اتقيت منها أربعة آلاف وثمانمائة حديث ضمنتها هذا الكتاب ، وجمعت فيه الصحيح ، وما يشبهه ويقاربه ^(١) ، وما ذكرت في كتابي حديثا أجمع الناس

[١] المراد به ما يعرف عند المحدثين بالحديث الحسن وهو ما كان دون الصحيح في ضبط روايته وحفظهم :

على تركه ، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ^(١) ، وبعضها أصح من بعض ، ولا أعلم بعد القرآن شيئاً ألوم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ، ويكتفى الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث .
أحدها : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

ثانيها : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » .
ثالثها : « لا يكون المؤمن مؤمناً حقاً ، حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه » .

رابعها : « الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله محارمه ، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهي القلب » .

[١] يبنى للاحتجاج ، وللقى أنما سكنت عنه يبيت عنه ويعم عليه بما يليق به من صفة أو حسن أو ضعف . فله يكون مالم لا للاحتجاج به في نظر أبي داود وهو ليس كذلك .

ويمكن توجيه مقالة أبي داود هذه على أن الحديث الأول أصل في باب النية والإخلاص وهو أساس كل الأعمال الدينية والدينية ، والحديث الثاني كاف لتوجيه المسلم إلى الاشتغال بالنافع في الدين والدنيا ، والحديث الثالث يكفي لمراعاة حقوق الأهل والجيران ، وإحسان للعامة مع الغير ، وترك الأثرة ، وزرع الحقد والحسد والبغضاء من النفوس .

والحديث الرابع أصل في معرفة الحلال والحرام ، وتحصيل الورع بتجنب الأمور المشككة المشبهة التي تتنازع فيها العلماء واختلفوا ، فإن التساهل في مثل هذا يجبر إلى الاستهانة بالحرام والوقوع فيه .

وبهذا التوجيه ظهر أن الأحاديث الأربعة كافية إجمالاً في تحصيل السعادة .

آراء العلماء في منزلة سنن أبي داود :

إليك بعض أقوال العلماء في السنن .

١ - قال الحافظ أبو سليمان الخطابي في مقدمة كتابه (معالم السنن) : «اعلموا - رحمكم الله - أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من كافة الناس فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء

على اختلاف مذاهبهم ، فكل منهم ورد ، ومنه شرب^(١) ،
وعليه معمول أهل العراق ومصر ، وبلاد المغرب وكثير من أقطار
الأرض ... » .

وقال ابن الأثراني - أحد رواة السنن - : « لو أن رجلا لم يكن
عنده من العلم إلا المصحف ، ثم كتاب أبي داود لم يحتج معها
إلى شيء » .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي : « إنها تكفي المجتهد في العلم
بأحاديث الأحكام » وكذا أثني على السنن الإمامان النووي
وابن قيم الجوزية .

قال ابن القيم : « ولما كان كتاب السنن لأبي داود السجستاني
سليمان بن الأشعث - رحمه الله - من الإسلام بالموضع الذي خصه
الله به بحيث صار حكا بين أهل الإسلام ، وفصلا في موارد النزاع
والخصام ، فالله يتحاكم للنصفون ، وبحكمه يرضى المحققون ؛
فالله جمع ثل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ، ونظمها
أحسن نظام ، مع انتقاها أحسن انتقاء ، وإطراحه منها أحاديث
المجروحين والضعفاء .. جمعت كتابه أفضل الراد .. الخ » .

(١) الورد والمغرب بكسر أولهما ما يورد وما يهرب .

الأحاديث للتنقذة على السنن:

وقد اعتقد الإمام الحافظ ابن الجوزى بضعة أحاديث ذكرها أبو داود في سننه ، وعدّها من اللوضوعات وهى تسعة أحاديث ، ومع ما عرف عن ابن الجوزى من التساهل في الحكم بالوضع فقد نازعه فيها بعض الحفاظ كالجلال السيوطى ورد عليه فيها ، ولوسلحنا لابن الجوزى نقده فهى قليلة جداً لا تكاد تذكر بجانب الآلاف التى اشتمل عليها الكتاب .

لذلك لا نرى أنها لا تغض من قيمة الكتاب كمرجع موثوق به من كتب السنة ولكننا نوصى الباحث أن لا يأخذ بالأحاديث التى سكنت عنها أبو داود إلا بعد التحييص والتدقيق ، حتى يعلم درجتها من الصحة ، أو الحسن ، أو الضعف .

عدة سنن أبى داود :

قد سمعت آفا أن هدتها (٤٨٠٠) حديث وقد عدها بعضهم (٥٢٧٤) حديثاً وذلك راجع إلى أن بعض المادين قد يعتبر الحديث للكرّر حديثاً واحداً ، وقد يمتبره البعض حديثين أو أكثر ، والطريقتان معروفتان عند المحدثين .

وقد قسم أبو داود كتابه إلى كتب ، والكتب إلى أبواب ، وعدة الكتب (٣٥) كتاباً منها ثلاثة كتب لم ييوب فيها أبواباً ، وعدة الأبواب (١٨٧١) باباً .

شرح سنن أبي داود :

للسنن شرح كثيرة منها :

١ - شرح الإمام أبي سليمان أحمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي صاحب التصانيف للفيدة للتوفى سنة (٣٨٨) هـ .
تمى شرحه « معالم السنن » وهو شرح وسط اعتنى فيه باللفات ، وتحقيق الروايات ، واستنباط الأحكام والآداب وهذا الشرح مطبوع .

٢ - شرح الشيخ شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن علي حيدر الصديقي العظيم آبادي للتوفى في القرن الرابع عشر الهجري سنه « عون المعبود على سنن أبي داود » اقتصر فيه على كشف بعض اللغات الغريبة ، والمبارات العويصة ، مجتنباً الإطالة ، ولم يتعرض في شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز ، من غير ذكر أدلة المسننات المتبوعة على سبيل الاستيعاب إلا في بعض المواضع التي دعت إليها الحاجة .
وقد طبع في الهند في أربعة أجزاء كبار .

٣ - « للنهل المذهب للورود شرح سنن أبي داود » للعالم العارف بالله الشيخ محمود بن محمد بن خطاب السبكي ، وهو شرح مبسوط عني فيه بيان تراجم رجال الحديث ، وشرح ألقاظه ، وبيان معناه ، وما يستفاد منه من الأحكام والآداب ، مع ذكر من

أخرج الحديث غير أبي داود ، وبين حال كل حديث من الصحة
أو الحسن أو الضعف وقد واثاه أجله قبل أن يتم في ربيع الأول
سنة ١٣٥٢ هـ وهو مطبوع .

مختصرات السنن:

قد اختصر سنن أبي داود الإمام الحافظ عبدالمعطي بن عبدالقوي
المنذري صاحب « الترغيب والترهيب » للتوفى سنة ٦٥٦ هـ وقد
التم للمنذري أن يذكر عقب كل حديث من وافق أبا داود على
تخرجه من الأئمة الخمسة ، كما بين علل بعض الأحاديث فأحسن
في عمله وأجاد .

تهذيب المختصر :

وقد هذب هذا المختصر وشرحه الإمام محمد بن أبي بكر المعروف
بأبن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١) هـ وقد هذبه وزاد عليه
الكلام على علل سكنت عنها المنذري أو لم يكملها ، والتعرض لتصحيح
أحاديث لم يصحها ، والكلام على متون مشككة لم يزل إشكالاتها ،
وبسط الكلام في مواضع منه لعل الباحث لا يجدها في كتاب
سواه ، كما هو المعروف عن ابن القيم في توفيق المقامات حقها وقد
طبع المختصر ، وتهذيبه ، وكتاب « معالم الدين » بخط أبي في
كتاب واحد بمصر .

الإمام الترمذی

٢٠٩ — ٢٧٩ هـ

نمیه :

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى ابن الضحاك السلمي الترمذی ^(١) أحد الأئمة المحدثين الأعلام ، صاحب التأليف المشهورة ، والآثار الباقية ولد سنة تسع ومائتين

نشأته وارتحاله :

كان جد أبي عيسى مروزيًا ، ثم انتقل إلى ترمذ ، فأقام بها ، وقد ولد بها حفيده أبو عيسى ، وقد جذب إليه العلم وطالب الحديث من صغره ، ورحل في سبيله إلى الحجاز ، والعراق ، وخراسان ، وغيرها ، وفي هذه الرحلات قابل كبار الأئمة وشيوخ الحديث ، وأخذ عنهم ، وكان يكتب كل ما يسمعه ويقيده في الحل وفي السفر ، وكان لا يدع فرصة دون أن يهتبلها كما تدل على ذلك قصته مع الشيخ الذي لقيه بطريق مكة ، وستأتي عن قرب .

(١) السلمي : نسبة إلى بني سليم بالتصغير ، قبيلة من غيلان ، وللترمذی : نسبة إلى « ترمذ » مدينة قديمة على طرف نهر بلخ التي يقال له : جيحون و « ترمذ » بفتح التاء واليم وكسرهما وضمهما .

وبعد أن رحل وسمع ، وكتب وذاكر وناظر ، وألف وصنف
أضر^(١) في آخر عمره ، وبقي ضريراً سنين ، ثم توفي ، وكانت وفاته
بترمذ ليلة الإثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين
ومائتين عن سبعين عاماً .

شيوخه :

وكان له شيوخ كثيرون سمع منهم ، وروى عنهم من أعيانهم :
الإمام البخاري وبه تخرج ، ومسلم ، وأبوداود ، وشاركهم في بعض
أشياخهم ، وقتيبة بن سعيد ، وإسحاق بن موسى ، ومحمود بن
غيلان ، وسعيد بن عبد الرحمن ، ومجل بن بشر ، وعلى بن حجر ،
وأحمد بن منيع ، ومجل بن المنثي وغيرهم .

تلاميذه :

وأخذ عنه الحديث والعلم خلائق كثيرون منهم مكحول
ابن الفضل ، ومحمد بن محمود عنبر ، وحماد بن شاكر ، وعبد بن مجمل
النسفيون ، والهيثم بن كليب الشاشي ، وأحمد بن يوسف النسفي ،
وأبو العباس محمد بن محبوب المحبوبي - وهو راوية كتابه الجامع -
وغيرهم .

(١) أي أصيب في عينيه وعمى .

قوة حافظته :

كان أبو عيسى مشهوداً له بالحفظ والصلاح والتقوى ، مع الثقة والأمانة وال ضبط ، ومما يدل على قوة حفظه ، وسيلان ذهنه ، ما ذكره الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب »^(١) عن أحمد ابن عبد الله بن أبي داود قال : سمعت أبا عيسى الترمذي يقول : كنت في طريق مكة ، وكنت كتبت جزأين من أحاديث شيخ فر بنا ذلك الشيخ ، فسألت عنه ، فقالوا : فلان ، فرحت إليه وأنا أعلن أن الجزأين معي ، وإنما حملت معي في حملي جزئين غيرهما شبههما ، فلما ظفرت به سألته السماع^(٢) ، فأجاب ، وأخذ يقرأ من حفظه ، ثم لمح فرأى البياض في يدي - يعني أوراقاً ليس بها شيء - فقال : أما تستحي مني فقصصت عليه القصة وقلت له : إني أحفظه كله فقال : اقرأ فقرأته عليه على الولا ، قال : هل استظهرت قبل أن تجي إلي ؟ قلت لا ، ثم قلت له : حدثني بغيره فقرأ على أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قال : هات ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال : ما رأيت مثلك .

(١) ج ٩ ص ٣٨٧ ط الهند .

(٢) هذا يدل على حرص المحدثين على السماع الشفاهي ، وأنهم ما كانوا يكتبون بالكتابة إلا عند تعذر السماع والظن المباشر .

موقف الأئمة النقاد منه :

قد أثنى عليه كبار الأئمة ، وعرفوا له فضله وعلمه قال الحاكم أبو عبد الله : سمعت عمر بن عك يقول : مات البخاري ولم يخلف بحراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد ، وذكره الحافظ الناقد أبو حاتم محمد بن حبان في (الثقات) وقال : كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر .

وقال أبو يعلى الخليلي في كتابه (علوم الحديث) : محمد بن عيسى الحافظ متفق عليه ، له كتاب في السنن وكتاب في الجرح والتعديل ، روى عنه أبو محبوب والأجلاء ، وهو مشهور بالأمانة ، والإمامة والعلم ، وكتابه (الجامع الصحيح) يدل على عظيم قدره ، واتساع حفظه وكثرة اطلاعه ، وغاية تبحره في فن الحديث .

ولم نر أحدا ضمه حقه إلا ما كان من الإمام ابن حزم الظاهري ، ولكن لم يوافق على تجاهله للترمذي أحد من العلماء الأئمة بل أنحوا على ابن حزم بالأئمة .

قال الحافظ الناقد ابن كثير في (البداية والنهاية) ^(١) :
وجهاة ابن حزم لأبي عيسى لا تضره حيث قال في (مجلده) ^(٢) :

(١) ج ١١ ص ٦٧ .

(٢) هو كتاب له يسمى المحل .

ومن محل بن عيسى بن سورة ؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند
أهل العلم ، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ :

وكيف يصح في الأذهان شيء

إذا احتاج التماس إلى دليل

وكذلك لام الحافظ ابن حجر بن حزم على تجاهله للترمذي
واعتبر ذلك منه تطاولا على مقام العلماء الثقات المعروفين ^(١) .

فقه الترمذي واجتهاده :

قد جمع الترمذي إلى حفظ الحديث ، ومعرفة علله ورجاله ،
الفقه وله فيه باع طويل ، ومن يطلع على جامعته يعلم مبلغ علمه
بالمذاهب الفقهية ، وإحاطته بها ، وتصرفه في عرض المسائل الفقهية
تصرف رجل عالم خبير بها وإليك مثالا لذلك قال :

« باب ما جاء في : مطل الغنى ظلم »

حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا
سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال :

(١) تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٢٨٧

« مظل الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على ملى فليجمع » .^(١)
 وقال بعض أهل العلم : إذا أحيل الرجل على ملىء فاحتاله فقد
 برىء المحيل ، وليس له أن يرجع على المحيل ، وهو قول الشافعى
 وأحمد وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : إذا توى^(٢) مال هذا بإفلاس المحال
 عليه أن يرجع على الأول ، واحتجوا بقول عثمان وغيره حين قالوا :
 ليس على مال مسلم توى ، وقال إسحاق : معنى هذا الحديث : « ليس
 على مال مسلم قوى » هذا إذا أحيل الرجل على آخر وهو يرى أنه
 ملى إذا هو معدوم فليس على مال مسلم توى^(٣)
مؤلفاته .

(١) كتاب « الجامع » (٢) كتاب « العلل » وهو فى آخر جامعه
 (٣) كتاب « التاريخ » (٤) كتاب « الشمائل النبوية »
 (٥) كتاب « الزهد » (٦) كتاب « الأسماء والسكنى » وأجلها
هو « الجامع » .

(١) العلل : التوفيق وهو يحتمل أن يكون معناه مظل للدين الذى الدائن ظلم
 أو مظل للدين الدائن الذى ظلم والملىء والملى : التوى .
 (٢) توى : أى ملكه .

(٣) كما بدلنا هنا المثال على حسن تصرف العقيلة التقية الإسلامية فى التصوم
 وطريقة فهمها ، وبهد غورها ، وأصالة نظرها .

جامع الترمذی :

هو أجل كتب الترمذی وأنفعها ، وهو يعتبر أحد الكتب الستة ، وأحد للوسومات الحديثية المشهورة ، وقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته إلى مؤلفه فيقال : « جامع الترمذی » ويقال له أيضا . « سنن الترمذی » والأول هو الأكثر .

ولم يتخرج بعض العلماء من إطلاق لفظ الصحيح عليه فيقولون : صحيح الترمذی ، وهو تساهل ومجازفة ^(١) كما ستعلم من كُتب .

ولما أُلّفه الترمذی عرضه على علماء عصره فحاز رضام روى عنه أنه قال : صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز ، والعراق ، وخراسان ، فرضوا به ، ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبى يتكلم .

منهج الترمذی في جامعہ :

لم يلتزم الترمذی في جامعہ تخریج الصحيح وحده بل ذكر الصحيح والحسن ، والضعيف ، والغريب ، والمعلل وأبان عن علته .

نعم قد اُتّم أن لا يخرج في كتابه إلا حديثا عمل به فقيه أو احتج به محتج ، وهذا شرط واسع فإنه على هذا خرج كل

[١] الباعث الحثيث ص ١٨ .

حديث بهذه المثابة سواء صح الطريق إليه أو لم يصح لكنه تكلم على كل حديث بما يليق بحاله .

وقد روى عنه أنه قال : جميع ما في هذا الكتاب هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين : أحدهما حديث « أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر » وثانيهما حديث « فإن عاد - أي شارب الخمر - في الرابعة فاقتلوه » .

وهذا الذي قاله في حديث شارب الخمر هو كما قال فهو حديث منموخ دل الإجماع على نسخه ، وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على تركه فقد ذهب جماعة إلى جواز الجمع في الحضر لمن لا يتخذ مادة وبه قال ابن سيرين وأشهب وحكى عن جماعة من الفقهاء وأهل الحديث واختاره ابن المنذر ^(١) .

وأغلب الأحاديث الضعاف والمناكير التي وقعت في كتابه إنما هي في باب الفضائل ، والفضائل يتسامح فيها ما لا يتسامح في الحلال والحرام .

ومما ينتقد عليه تخريجه أحاديث (المصلوب) و (الكلبى) وكلاهما متهم بوضع الأحاديث وهذا هو السر في تأخر منزلة « جامع الترمذى » عن سنن أبي داود والنسائي .

[١] انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ٢٩٨ .

وإذا كان (جامع الترمذى) عليه فيه مؤاخذات فله فيه
خصائص وميزات .

خصائصه وميزاته :

قال مجد الدين ابن الأثير فى مقدمة كتابه (جامع الأصول)
وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب ، وأكثرها فوائد
وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً وفيه ما ليس فى غيره : من ذكر
المذاهب ، ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح
والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفى آخره كتاب (الملل)
قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها .

حديث ثلاثى للترمذى :

وقد علا الترمذى فى جامعته حتى صار بينه وبين النبي ﷺ
ثلاثة رواة وذلك فى حديث واحد قال الترمذى فى جامعته .

حدثنا اسماعيل بن موسى قال حدثنا عمر بن شاذان عن أنس
ابن مالك - رضى الله تعالى عنه : قال : قال رسول الله ﷺ :

« يأتى على الناس زمان الصابر منهم على دينه كالقابض على الحجر »
ما انتقد على جامع الترمذى

وقد انتقد بعض الحفاظ على الترمذى أحاديث ذكرها فى كتابه

وعلموها من الموضوعات كالحافظ ابن الجوزي في موضوعاته والإمام
ابن تيمية وتلميذه الذهبي ، وجملة ما انتقده ابن الجوزي عليه
ثلاثون حديثا ، وقد نازعه في الحكم عليها بالوضع الحافظ جلال
الدين الأسيوطي حافظ مصر في القرن التاسع الهجري .

وفي الحق أن كثيرا منها في الفضائل وأن منها ما يسلم الحكم
عليها بالوضع لابن الجوزي ومنها ما لا يسلم له وأن هذه الأحاديث
مما تختلف فيها أقطار العلماء فإذا كان المنتقد اعتبرها موضوعة
فالإمام الترمذي لا يعتبرها كذلك ولا يكاد يوجد إمام في الحديث
يذكر حديثا موضوعا وهو يعلم وضعه إلا مع التنبيه عليه ومهما
يكن من شيء فهي أحاديث قليلة بالنسبة إلى ما اشتمل عليه
الجامع من آلاف الأحاديث ، وهي لا تغض من قيمة الكتاب
العلمية ، واعتباره من كتب الحديث المعتمدة ، وموضوعاته
المشهورة .

شروح الجامع :

قد شرح بنن الترمذي علماء كثيرون منهم :

(١) الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله الأشيبلي المعروف

بابن العربي المالكي للتوفى سنة ٥٤٣ هـ^(١) بفاس بماء « طارضة الأحوصي^(٢) في شرح سنن الترمذي » تكلم فيه على الرجال والأسانيد والغريب ، وذكر فنونا من النحو ، والعقائد ، والأحكام ، والآداب والحكم والمصالح وقد أجاد في ذكر توجيه الأقوال وأدلتها ، ولا سيما مذهب إمامه مالك - رحمه الله تعالى - كل ذلك في طارضة قوية ، وبيان مشرق ، وأسلوب عربي رصين وهو مطبوع بمصر والهند .

(٢) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي للتوفى سنة ٩١١ هـ بماء « قوت المغتذي على جامع الترمذي » ذكر فيه بين يدي الشرح مقدمة في الجامع ومنزله ، واصطلاحاته ، وهو شرح وجيز اعتمد فيه على كلام من سبقه ولا سيما ابن العربي المالكي وقد طبع بالهند وهناك شروح أخرى منها ما هو مخطوط ومنها ما ضاع في القتن .

[١] هذا هو الذي ذكره ابن خلكان وصحبه القهبي وقال ابن الجباري « ترجمته : توفى سنة ٥٤٦ هـ .

[٢] قال ابن خلكان في وفاته : ج ٢ ص ٢٩٣ : « وأما في طارضة الأحوصي : فالطارضة القدرة على الكلام يقال : فلان شديد الطارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام ، والأحوصي الخفيف في الشيء لحقه ، وقال الأصبغ : الأحوصي المفسر في الأمور الفاهمة لها الذي لا يشك عليه شيء منها ، وهو يفتح المعنى ، ويكون الماء المهيطة ، وضع الواو وكسر الذال السجدة ، وفي آخره ياء مشددة .

الامام النسائي

٢١٥-٢٣٠ هـ

نسبه :

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام - كما وصفه الذهبي في تذكرة - .
أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر
الخراساني القاضي صاحب السنن وغيرها من الكتب القيمة .
كان إمام عصره في الحديث ، والمقدم على أضرابه ، وفضلاء
عصره .

مولده :

وكان ميلاده « بنسائه » سنة خمس عشرة ومائتين ، وقيل سنة
أربع عشرة .

نفاته وارتحاله :

وقد نشأ « بنسائه »^(١) وعلى تربتها ترعرع ، وفي مدارسها حفظ
القرآن وتلقى أصول العلوم على مشايخ بلده ولما شب من الطوق ،
[١] لما بلغ الثون والبن المهمة وفي آخره حمزة بلدة بخراسان خرج منها
جماعة من الأعيان « وفيات الأعيان » .

وبلغ مبلغ الشباب حبيب إليه الارتحال في طلب الحديث ولما يجاوز الخامسة عشرة من عمره فارتحل إلى الحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر ، والجزيرة وسمع من علماء هذه الأمصار ، حتى برع في علوم الحديث ، وتفرد بالمعرفة ، والإتقان ، وعلو الاسناد .

مقامه بمصر ثم خروجه إلى دمشق .

وقد طالب له المقام بمصر فاستوطنها ، وكان يسكن « بزقاق القناديل » واستمر مقيما بها إلى قبيل وفاته بعام ، فخرج إلى دمشق وهناك حدث له حادثة كانت السبب في استشهاده ، ذلك أنه سئل عما جاء في فضائل معاوية - رضى الله عنه - وكانهم كانوا يريدون منه أن يؤلف في فضائله ، كما ألف في فضائل علي - رضى الله عنه - فقال للسائل : ألا ترضى رأسا برأس حتى تفضل ، وقيل إنه قال : لا أعلم له فضيلة ، فما زالوا يدفعونه ، ويضربونه في خصميتيه ، ويدوسونه حتى أخرجوه من المسجد وقد أشرف على الموت .

وفاته :

وقد اختلف في موطن وفاته ، فقال الدارقطني : إنه لما امتحن بدمشق ، وأدرك الشهادة قال : احملني إلى مكة لحمل إليها وتوفي بها ، ودفن بين الصفا والروة ، وكذا قال أبو عبد الله بن منده عن حمزة العقبي المصري وغيره .

وخالف في هذا الإمام الذهبي وقال : الصواب أنه توفي «بالرمة» ^(١)
وهذا هو الذي جزم به ابن يونس في تاريخه وقال به أبو جعفر
الطحاوي وأبو بكر بن نقطة ، ومع أنه توفي بالرمة فقد دفن بيت
للقدس ^(٢) وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثمائة (٣٠٣) هـ .

روايته :

وقد أخذ الحديث عن شيوخ كثيرين من أعيانهم : قتيبة بن
سعيد ، وقد ارتحل إليه وعمره خمس عشرة سنة ، وأقام عنده سنة
وشهرين ، وإسحاق بن راهويه ، والحارث بن مسكين ، وعلي بن
خشرم ، وأبو داود صاحب السنن ، والترمذي صاحب الجامع
وروى عنه كثيرون منهم : أبو القاسم الطبراني صاحب المعجم الثلاثة
وأبو جعفر الطحاوي ، والحسن بن الحضر السيوطي ، وعبد
ابن معاوية بن الأحرر الأندلسي وأبو بكر أحمد بن إسحاق السفي
وهو راوية السنن .

صفاته :

كان حسن الوجه ، مشرق اللون ، يضرب لونه إلى الحمرة وكان يؤثر
لباس البرود اليمنية ، وكان مجتهداً في العبادة بالليل والنهار ، ومواظباً

[١] بلدة بفلسطين .

[٢] الهداية ونهاية ج ١١ ص ١٢٤ .

على الحج والجهاد ، وقد خرج مع أمير مصر غازيا فوصفوا
 من شهامته وشجاعته ، وإقامته السنن المأثورة في فداء للعلمين ،
 واحترازه من مجالس الأمير القوي خرج معه الشيء الكثير ،
 وهكذا فليكن العلماء ، ينشرون العلم والمعرفة ، فإذا ما دعا داعي
 الجهاد أسرعوا إلى تلبية النداء ، وقد أخذ نفسه بسنة نبي الله داود
 يصوم يوما ويفطر يوما .

تحريره في النقد وتشده في الرواية :

قد كان النسائي شديد التحري من الرجال الرواة ، ومن للتشديد
 في قبول للرويات نقل الحاكم أبو عبد الله عن الدارقطني أنه قال :
 أبو عبد الرحمن النسائي مقدم على كل من يذكر بهذا العلم - علم
 الحديث - من أهل عصره ، وكان يسمى كتابه « الصحيح » .

وقال أبو علي النيسابوري حافظ خراساني : حدثنا الإمام
 في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائي ، وكان يقول :
 لنسائي شرط في الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج .

والمبارة وإن كان فيها شيء من المبالغة تدل - ولا ريب -
 على شدة تحريه في نقد الرجال ، وعلمه بالحديث ، ومبالفته
 في قبول الأحاديث .

فقهه :

وقد جمع إلى حفظ الحديث ، والعلم بالرجال وعلل المرويات ،
الفقه والقهم .

قال الدارقطني في النسائي : « كان أفقه مشايخ مصر في عصره ،
وأعلمهم بالحديث والرجال » .

وقال الحاكم أبو عبد الله : « أما كلام أبي عبد الرحمن على فقه
الحديث فأكثر من أن نذكر ، ومن نظر في كتابه السنن له تحير
في حسن كلامه » .

وقد ذكر ابن الأثير الجزري في مقدمة « جامع الأصول » أنه
كان شافعي للذهب ، وأن له مناسك ألّفها على مذهب الشافعي
- رحمه الله - .

مؤلفاته :

له مؤلفات كثيرة منها .

(١) السنن الكبرى .

(٢) « الصغرى وهي المنهاة » بالجنبي .

(٣) الخصائص .

(٤) فضائل الصعابة .

(٥) المناسك .

وأجلها هو كتاب السنن ومنهجه بالحديث .

سنن النسائي

لما ألف الإمام النسائي كتابه « السنن الكبرى » أهداها إلى أمير الرملة فقال له : أكل ما فيها صحيح ؟ فقال له : فيها الصحيح والحسن ، وما يقاربهما . فقال له : ميز لي الصحيح من غيره فصنف له كتاب (السنن الصغرى) ومما « المجتبى » ^(١) من السنن ، وكتاب السنن مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن الأخرى .

وقد تحوط النسائي غاية التحوط في تأليف سننه الصغرى فمن ثم قال العلماء : إن درجة السنن الصغرى بعد الصحيحين ؛ لأنها أقل السنن بعدهما ضعيفا ، ولذلك نجد أن الأحاديث التي انتقدتها أبو الفرج ابن الجوزى على السنن الصغرى وحكم عليها بالوضع قليلة جدا ، وهي عشرة أحاديث ، وليس الحكم عليها بالوضع بمسلم له بل نازعه فيها السيوطي وخالفه في كثير منها .

وفي سنن النسائي الصغرى الصحيح والحسن والضعيف ولكنه قليل ، وأما ما ذهب إليه بعض العلماء من أن كل ما في السنن صحيح فتساهل وقول غير دقيق ، ولعلمهم أراؤوا أن معظمها صحيح .

[١] الباء الموحدة وبعضهم يقول : المحض بالنون والمثنى قريب .

وهذه السنن الصغرى هي التي عدت من الأصول المستمدة عند أهل الحديث ونقادها ، وأما سننه الكبرى فكان من طريقته فيها أن لا يخرج عن أجمع العلماء النقاد على تركه .

وإذا نسب إلى النسائي حديث فإنما يعنون روايته في « السنن الصغرى » لا الكبرى ، اللهم إلا ما كان من صنيع بعض المؤلفين ، كما به على ذلك صاحب كتاب « عون المعبود شرح سنن أبي داود » حيث قال في آخره :

واعلم أن قول للنسائي في مختصره ، وقول المزى في الأطراف الحديث أخرجه النسائي فالمراد به السنن الكبرى للنسائي ، وليس المراد به السنن الصغرى الذي هو مروج الآن في أقطار الأرض من الهند ، والعرب ، والمجم وهذه السنن الصغرى مختصرة من الكبرى وهي لا توجد إلا قليلا فالحديث الذي قال فيه للنسائي والمزى : أخرجه النسائي وما وجدته في السنن الصغرى فاعلم أنه في الكبرى ولا تنحيز لعدم وجدانه ، فإن كل حديث في الصغرى موجود في الكبرى ، ولا عكس ، ويقول « المزى » في كثير من المواضع أخرجه النسائي في التفسير ، وليس في السنن الصغرى تفسير .

وبعد فسنن النسائي من أجل كتب الحديث وأصوله للوثوق بها .

شرح السنن :

لم تحظ سنن النسائي بمثل ما حظيت به كتب الحديث المعتمدة الأخرى من الشروح ، وقد أشار إلى ذلك الإمام السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ في شرحه حيث قال في مقدمته : وهو تعليق على سنن الحافظ أبي عبد الرحمن النسائي على نخط ما علقته على الصحيحين ، وسنن أبي داود ، وجامع الترمذي ، وهو بذلك حقيق إذله منذ صنف أكثر من ستمائة سنة ، ولم يشهر عليه من شرح ولا تعليق ، وأشهر شروحه .

(١) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي وهو شرح لطيف موجز ، بل هو أقرب إلى التعليق مما « زهر اربي على المجتبى » وقد عني فيه بضبط أسماء الرواة ، وشرح الألفاظ ، والغريب ، وذكر بعض الأحكام والآداب التي اشتملت عليها الأحاديث وهو على وجازته مفيد .

(٢) شرح الشيخ العلامة أبي الحسن محمد بن عبد الهادي الحنفي المشهورى بالسندى نزيل للدينة المنسورة المتوفى سنة ١١٣٨ هـ قال في مقدمته :

فهذا تعليق لطيف على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد ابن شعيب النسائي يقتصر على حل ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللغة ، وإيضاح الغريب والإعراب . . .

وهو أوفى من شرح السيوطي ، وله فيه آراء دقيقة .
وقد طبع هذان الشرحان في مصر والهند .
والطبعة المصرية طبع فيها متن السنن والشرحان في كتاب واحد
وكان الفراغ منها عام ١٣١٢ هـ .
(٣) شرح الشيخ العلامة مراج الدين عمر بن علي بن اللقن
الشافعي للتوفى سنة (٨٠٤) هـ وهو شرح على زوائده على الصحيحين
وأبي داود والترمذي وهو يقع في مجلد .

الامام ابن ماجه

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

نسبه ومولده :

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربيعي^(١) القزويني صاحب السنن وغيره من الكتب النافعة .

ولد سنة تسع ومائتين ، وتوفي ثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين وصلى عليه أخوه أبو بكر ، وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبد الله وابنه عبد الله .

نشأته وارتحاله :

وقد نشأ محبا للعلم وللعرفة شغوف بالحديث وروايته ، وقد ارتحل في سبيل الحديث وجمعه ، وطوف بالبلاد فارتحل إلى العراق ، والحجاز ، والشام ، ومصر ، والكوفة ، والبصرة ، وغيرها من

[١] ماجه يتخفيف الجيم وسكون الميم وهو الصحيح واقتى عليه جمهور العلماء لا بالناء كما زعم البعض ، وهو لقب والده لا جده كما قال صاحب القاموس ج ١ ص ٢٠٨ . ونقل ابن كثير في البداية والنهاية ج ١١ ص ٥٢ . عن الخليل أنه قال : يعرف يزيد عماجه مولى ربيعة وعلى هذا كان ينبغي أن يقال محمد بن يزيد ماجه لا ابن ماجه . والسكن أغلب الكاتمين عنه قالوا محمد بن يزيد بن ماجه والربيعي نسبة إلى ربيعة قال ابن خلكان في وفياته : وهي اسم لعدة قبائل لا أدري إلى أيها ينسب المذكور .

الأمصار والأقطار ، ولقى الكثيرين من شيوخ الحديث وأئمة ،
وذا كرم ، وأخذ عنهم وسمع من أصحاب ماله واليثة - رحمهم الله
تعالى - حتى غداً من أئمة هذا العلم النبوي الشريف .

« روايته »

سمع الحديث من أبي بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن عبد الله
بن نمير ، وهشام بن حماد ومحمد بن ربح وأحمد بن الأزهر وبشر
ابن آدم وغيرهم من أجلة العلماء وروى عنه محمد بن عيسى الأبهري
وأبو الحسن القطان ، وسليمان بن يزيد القزويني ، وابن سيويه ،
واسحاق بن محمد وغيرهم كثيرون .

تقدير العلماء له :

قال أبو يعلى الخليلي القزويني : ابن ماجه ثقة كبير متفق عليه ،
عُتِجَ به ، له معرفة وحفظ ، ووصفه الحافظ الذهبي في « تذكرة الحفاظ »
بأنه الحافظ الكبير للفهر صاحب السنن ، والتفسير ، ومحدث تلك
الديار ، وقال الحافظ النافذ بن كثير في « بدايته » : محمد بن يزيد
(بن ماجه) صاحب كتاب السنن للشهورة ، وهردالة على عمله وعلمه ،
وتبحره ، وإطلاعه ، واتباعه لسنة في الأصول والفروع .

مؤلفاته :

له مؤلفات كثيرة منها .

(١) كتاب السنن التي هو أحد الكتب الستة .

(٢) تفسير القرآن الكريم ، وهو تفسير حافل كما قال ابن كثير

(٣) كتاب التاريخ قد أورش فيه من عصر الصحابة إلى وقته .

سنن ابن ماجه :

وهو أجل كتب ابن ماجه وأجراها على الزمان ، وبه عرف واشتهر ، وقد رتبته على الكتب والأبواب .

وقد ذكروا أن عدة كتبه اثنان وثلاثون كتابا .

وأن جملة أبوابه ألف وخمسمائة باب .

وجملة أحاديثه أربعة آلاف حديث .

وهي مرتبة ترتيبا فقهيا ، وقد أحسن وأجاد حينما بدأ كتابه بباب اتباع سنة رسول الله ﷺ ، وساق فيه الأحاديث الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها والعمل بها .

مترتها من كتب السنة :

من العلماء من جعل أصول كتب الحديث وينابيعه خمسة :

١ - صحيح البخارى .

٢ - صحيح مسلم .

٣ - سنن أبى داود .

٤ - سنن النسائى .

٥ - سنن الترمذى .

ولم يضموا إليها سنن ابن ماجه ؛ لتأخر مرتبتها عنهم .

وهنهم من جعلها ستة يضم سنن ابن ماجه إليها ، وأول من عدها سادس الستة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي للتوفى سنة ٥٠٧ هـ في كتابه « أطراف الكتب الستة » ورسائله « شروط الأنعة الستة » ثم الحافظ عبد الغنى بن الواحد القدسي للتوفى سنة ٦٠٠ هـ في كتابه « الإكمال في أسماء الرجال » وتابعها كثير من المتأخرين .

وإنما قدم هؤلاء سنن ابن ماجه واعتبروها سادس الستة ، ولم يعتبروا موطأ الإمام مالك هو السادس - مع أنه أصبح منها - لكثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة بخلاف الموطأ ، فإن أحاديثه - إلا القليل منها - موجودة في الكتب الخمسة مندرجة فيها ، ومن العلماء من جعل موطأ الإمام مالك - رحمه الله - أحد الأصول الستة ، ولم يضم إليها سنن ابن ماجه .

وأول من فعل ذلك من المؤلفين أبو الحسن أحمد بن رزق العبدري المرقطلى المتوفى حوالى سنة ٥٣٥ هـ في كتابه « التجريد في الجمع بين الصحاح » وتبعه على ذلك أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير الجزرى الشافعى المتوفى سنة (٦٠٦) هـ وسار على هذا أيضاً العلامة الزيدى الشافعى المتوفى سنة ٩٤٤ هـ في كتابه

«تيسير الوصول» والحق أن الموطأ أهلاً درجة من سنن ابن ماجه ،
وأنه إنما لم يجعلوه من الستة للاعتبار الذي ذكرناه آنفا .

درجة أحاديث السنن

وسنن ابن ماجه ، فيها الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، بل
والمنكر والموضوع على قلة ، وهى بالنسبة لكتب السنن الأخرى
متخلفة عنها ؛ لكثرة الأحاديث الضعيفة التى فيها حتى قال الحافظ
المزى : إن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف .

وكلام المزى غير مسلم ، فقد انفرد بأحاديث كثيرة وهى صحيحة
كما قال الحافظ الكبير ابن حجر .

وقد ألف الحافظ شهاب الدين البوصيرى المصرى المتوفى سنة
٨٤٠هـ كتاباً سماه «مصابيح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه» تكلم فيه
على كل حديث من تلك الأحاديث الزائدة على الكتب الخمسة بما
يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف أو وضع .

وصنيعه هذا يرد كلام المزى ويؤيد رأى الحافظ ابن حجر
وفى الحق أن مرتبة سنن ابن ماجه دون مرتبة الكتب الخمسة وأنها
أكثر كتب السنن حديثاً ضعيفاً ولا ينبغي الاستدلال بحديث
انفرد به إلا بعد البحث والتحرى عن حاله فإن كان صحيحاً أو حسناً
احتج به وإلا فلا .

الأحاديث المنتقدة على سنن ابن ماجه

قد انتقد بعض الحفاظ على ابن ماجه أنه يخرج عن رجال
متهمين بالكذب وأنه قد ذكر بعض الأحاديث الموضوعة .

ومن هؤلاء الحفاظ أبو الفرج ابن الجوزى فقد انتقده في
ثلاثين حديثا وعددها من الموضوعات ، وقد نازعه السيوطى في
الحكم عليها بالوضع .

والحق أن ما يسلّم منها لابن الجوزى كثير ، وبعض هذه
الأحاديث مما أجمع النقاد على وضعه .

ومهما يكن من شيء فالأحاديث الموضوعة التى فيه قليلة
بالنسبة إلى جملة أحاديث الكتاب التى تزيد عن أربعة آلاف حديث
فهى لا تغض من قيمة الكتاب كأصل من أصول السنة ، وينبوع
من ينابيعها ، والواجب كما قلت أن لا يؤخذ بحديث مما انفرد به
إلا بعد البحث والتحرى عن رواته ، والتأكد من صلاحيته
للاحتجاج به .

ثلاثيات ابن ماجه :

قد علا ابن ماجه في بعض الأحاديث حتى صار بينه وبين النبى
صلى الله عليه وسلم ثلاثة رجال وهى ما تعرف بالثلاثيات .

شروح السنن :

من أشهر شروح سنن ابن ماجه :

(١) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١) هـ
وسمى شرحه « مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه » ، وقد جرى
فيه على طريقته في شرح الكتب الستة وهي الإيجاز والاقتصار
على المهم .

(٢) شرح الشيخ السندي المدني المتوفى (١١٣٨) هـ ، وهو
شرح وجيز ، اقتصر فيه على المهمات .
وقد طبع هذا الشرح على هامش متن السنن .

نتائج البحث

وبعد : فقد وفينا بما وعدناك به - أيها القارئ الفاضل -
من التعريف بالكتب الستة ومؤلفيها ، ولا نرى حرجا بعد هذا
المطاف الطويل بك من أن نصدع بهذه النتائج .

(١) أن تدوين السنة وإن كان بدأ بصفة عامة في آخر القرن
الأول الهجري ، إلا أن التدوين الخاص قد وجد قبل ذلك في عصر
المصاحبة بل وفي عصر النبي ﷺ .

(٢) أن المصاحبة في العصر النبوي وبعده والتابعين قد عنوا
عنابة فائقة بحفظ السنن ، والحفاظ عليها في صدورهم وعلى صفحات
قلوبهم ، ولا سيما أنهم كانوا ذوي آذان واعية ، وحواظ قويه ،
وأذهان حادة ، وقلوب مشرقة مضيئة ، ونفوس مستعدة لما يلقي
إليها من قرآن أو سنة .

(٣) أنهم كما عنوا بحفظ الأحاديث والسنن عنوا بتبليغها لقناس
لأنهم يعلمون أنها شرع واجب البلاغ ، وكانوا يبلغونها بلقظها غالبا
فإن تيسر عليهم الأداء باللفظ أدوها بمعناها مع غاية التحوط
من التزيد والاختلاق ، أو التحريف والتغيير .

(٤) أن الأئمة الجامعين لسنة المدونين لها وإن كانت مهمتهم

الجمع فقد كانوا يفقهون الأحاديث ويفهمونها ، ويعرفون مغايرتها ومقاصدها، وصنيعهم في كتبهم الحديثية التي ذكرناها أكبر شاهد على ذلك. وكانوا يقصدون بهذا الجمع الذي بذلوا فيه الأعمار ، توجيه الأمة إلى العمل بسنة رسول الله ﷺ ، وإيقافها على ما فيها من أحكام وآداب ومواعظ وأخلاق يصلح عليها أمر المجتمع ويستقيم بناؤه.

(٥) وأن الأئمة الجامعين لسنة عنوا — مع الجمع — بنقد الأسانيد وللتون ، فقد شرحوا الرجال ، وخبروهم بمخبر النقد الصحيح ولم يقبلوا رواية راو إلا بعد أن نحروا عنه ، ووثقوا من دينه ، وعقله ، وعدالته ، وأمانته ، وكذلك عنوا بنقد للتون نقدا علميا أصيلا يمتاز بالتروى والاثناد والتبصر لا بالتهجم ، والتسرع والدعوى التي لم يقيم عليها دليل .

وإذا كان الله سبحانه قد تعهد بحفظ كتابه ، فقد قيض لسنة نبيه أئمة عدولا . ينفون عنها تحريف القالين ، واتصال الباطلين وتأويل الجاهلين.

(٦) أن كتب الحديث الستة تعتبر أعم البنايع التي تستقى منها السنة ، وأن أصحاب هذه الكتب قد بذلوا أقصى ما يستطيعه الجهد الإنساني في البحث عن الحقيقة والتحرى عن الصدق .

ولسنا ندعى لهم العصمة فالعصمة إنما هي لله ولرسله، وحسبهم فضلا
أنهم اجتهدوا فيما جمعوا، وفيما صححوا أو ضعفوا، وإنهم لم يدعوا
وسيلة من وسائل الوصول إلى الحق إلا حصلوها، فلم يكفاهم ما قدموا
من عمل الأجر الجزيل من الله سبحانه .

(٧) أن هناك كتباً أخرى في منزلة الكتب الستة أو تدانيها
كوسط الإمام مالك، ومسنَد الإمام أحمد، وصحيح ابن خزيمة وغيرها
كثير فيها من الأحاديث الصحاح والحسان شيء كثير جداً .

فإذا كنا اقتصرنا على الستة فلتشهرتها وعناية الناس بها شرقاً
 وغرباً ، وعسى أن تكون لنا عودة في رسالته أخرى نعرف فيها
بباقى كتب السنة والأحاديث .

هذا وإن كان ما قلته صواباً فمن الله ، وإن كانت الأخرى
مخسبةً أنى أردت الحق ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أئيب
والحمد لله فى النهاية كما حمدناه فى البداية ، وصلى الله على سيدنا محمد
النبي العربى وعلى آله وصحبه وسلم . ما أبو السادات

محمد أبو شونة

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم
٥	مقدمة
٧	منزلة السنة في التشريع
٩	منزلة السنة من القرآن
٢١	استقلال السنة بالتشريع
١٥	عناية الصحابة بالأحاديث
١٧	التهى عن كتابة الأحاديث في العصر النبوى
٢٠	كتابة الحديث بعد وفاة النبي
٢١	تدوين الحديث تدويناً عاماً
٢٥	العصر الذهبي لتدوين الحديث
٢٩	الرحلة في سبيل العلم والحديث
٣٢	مميزات الرواية في الإسلام
٣٥	الإسلام يدعو إلى التثبت في الرواية
٣٦	التثبت في عهد الصحابة
٤٧	الجمع والنقد سار سار جنباً إلى جنب

الصفحة	الموضوع
٤٧	الإمام البخاري
٨٠	د مسلم
١٠٢	د أبو داود
١١٦	د الترمذي
١٢٢	د النسائي
١٢٦	د ابن ماجه
١٤٣	نتائج البحث

رقم الإيداع بدار الكتب ٥١٧٢
لسنة ١٩٦٩ م

الكتاب القادم

نشأة العقيدة الاجتماعية وأطواره

لفضيلة الشيخ محمد علي السائس

عضو مجمع البحوث الإسلامية

24

Bibliotheca Alexandrina



0356124

طبع بمطبعة الأزهر

الثمن ٥ قروش